



بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات التجارية
قسم الاقتصاد التطبيقي

بحث تخرج لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد التطبيقي بعنوان:

الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي بالسودان من الفترة
(2014-2005)

**Direct investment and its role on economic growth
In Sudan perued from(2005-2014).**

إعداد الطلاب:

1. مازن محمد نور محمد علي
2. ندى الطيب عبد الرحمن الحسين
3. هند عبد المطلب عثمان عبد القادر
4. يحيى عبد الرحمن يحيى أحمد

إشراف الدكتور:

يوسف الفكي عبد الكريم

1437هـ - 2016م

الآية

قال تعالى:

(إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ
وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ)

صدق الله العظيم

سورة الأعراف الآية (206)

الإهداء

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعيننا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دقتي هذا العمل المتواضع إلي منارة العلم الإمام المصطفى الأمي إلي سيد الخلق إلي

رسولنا الكريم سيدنا محمد(ص) إلي النبيوع الذي لا يمن الخطاء.

إلي من شقي لنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشي من اجل رفعتي إلي طريق

النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكى وصبر.

إلي والدتي العزيزة ذاد الله من عمرها ، و والدي العزيز متعه الله بالصحة و

العافية .

إلي أحق الناس بحسن صحابتي و صداقتي في معركة العلم

وإلي كل هؤلاء تواضعاً و إحتراماً

أهدي هذا البحث المتواضع

الشكر وتقدير

الحمد لله الذي تفضل فعم بأفضاله، وأنعم فتم نواله ، وستر فتواصل غفرانه ، وأحسن فتم إحسانه ، تعالى في دنوه ، وتفرد في علوه ، فلا يدركه وهم ، ولا يحيط به فهم ، وسع كل شئ علماً، وقد كان اتمام هذا البحث فضلاً من الله ، فلك اللهم الحمد شكراً، ولك المنة فضلاً، وانت ربنا حقاً، ونحن عبيدك رفاً، وانت لم تنزل لذلك أهلاً، كفى بي فخراً، ان أكون لك عبداً ، وكفى بي شرفاً ان تكون لي رباً.

الشكر والتقدير والإجلال الي جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا متمثلة في مديرها وعميد كلية الدراسات التجارية واساتذتها الاجلاء ، وبالاخص الأستاذ الفاضل دكتور يوسف الفكي عبد الكريم الذي شرفني بقبوله الإشراف على هذا البحث ، ولم يبخل يوماً بعلمه او وقته او إرشاده البناء، جزاه الله عنا كل خير وجعل ذلك في ميزان حسناته، ونفع الله به البلاد والعباد .

الشكر موصول الي اساتذتي الأجلاء ، و أخص الأستاذ عمر الطيب ، والاستاذة ميساء سعيد.

الشكر لمكتبتي الدراسات العليا والدراسات التجارية بجامعة السودان ،ومن فاتني ان ازكرهم فلهم عظيم الشكر التقدير .

وما بقى إلا أن اقول : أن للنجاح أسرار.....ومنكم تعلمنا أن المستحيل يتحقق بالجهد والتعب والعناء ومنكم تعلمنا أن الأفكار الملهمة تحتاج إلى من يغرسها بعقولنا.....فلكم الشكر بقدر ما أعطيتم مداً و مداراً و دتمتم زخراً و سندا للوطن .

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	م
أ	الآية	.1
ب	الإهداء	.2
ج	الشكر والتقدير	.3
د	فهرس المحتويات	.4
و	مستخلص البحث	.5
ز	Abstract	.6
	الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة	.7
1	المقدمة	.8
1	مشكلة البحث	.9
2	أهمية البحث	.10
2	أهداف البحث	.11
2	فروض البحث	.12
3	مناهج البحث	.13
3	حدود البحث	.14
3	هيكل البحث	.15
4	الدراسات السابقة	.16
	الفصل الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر و النظريات المفسرة	.17
11 - 21	المبحث الأول: مفهوم وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له	.18
22 - 37	المبحث الثاني: أنواع وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	.19
38 - 51	المبحث الثالث : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	.20
	الفصل الثالث: النمو الإقتصادي	.21
52 - 56	المبحث الأول : بعض سالفاهيم المتعلقة بالنمو	.22
57 - 69	المبحث الثاني: سمات النمو الإقتصادي	.23
70 - 84	المبحث الثالث: نظريات النمو في الفكر الإقتصادي	.24

	الفصل الرابع: الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان	.25
85	المقدمة	.26
92 – 86	المبحث الأول : نبذة عن الاقتصاد السوداني	.27
96 – 93	المبحث الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي	.28
104 – 97	المبحث الثالث : النمو الاقتصادي	.29
105	خاتمة	.30
106	النتائج	.31
107	التوصيات	.32
109- 108	المصادر والمراجع	.33

فهرس الاشكال

رقم الصفحة	الموضوع	م
98	الشكل رقم (1)	.34
100	الشكل رقم (2)	.35
102	الشكل رقم (3)	.36
104	الشكل رقم (4)	.37

مستخلص البحث

الهدف الرئيسي من الدراسة هو التعرف على مجال ومكونات التدفقات الاستثمارية ودورها في النمو الاقتصادي والتوجيه الجيد للتدفقات ومعرفة الصعوبات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان.

مشكلة البحث إدراك السودان كغيره من الدول النامية، إن تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية وتهيئة المناخ المناسب.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي للتعرف على الجوانب المختلفة للتدفقات الاستثمارية المباشرة بالسودان، وقد تم وضع عدد من الفروض لدراسة واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي، كذلك المعوقات والمشاكل التي تحد من دخول المستثمر الأجنبي وإسهامات الاستثمارات في خلق فرص عمل في قطاع (الصناعة، الزراعة، الخدمات) في السودان.

وقد أسفرت نتائج البحث إن أهم إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر قيام مشروعات استراتيجية في مجالات البنية التحتية . وخرجت الدراسة على ضوء النتائج بعدد من التوصيات أهمها: أوضحت اهتمام الدولة بالتدريب الجيد للكوادر المحلية باستيعاب التكنولوجيا الحديثة المستخدمة بواسطة المستثمرين الأجانب وتحقيق الإستفادة القصوى في خلق أيدي عاملة مدربة ومؤهلة.

Abstract

The main objective of the study is to identify the area and investment flows components and their role in economic growth and good direction of flows and know the difficulties facing foreign direct investments in Sudan.

Problem recognizing Sudan as other developing countries to achieve economic and social growth through attracting foreign investment and creating the appropriate climate.

The study followed historical descriptive to learn various aspects of direct investment flows, and a number of hypotheses have been developed to study the reality of foreign direct investment on economic growth, as well as constraints and problems that limit the entry of foreign investor washmat investments in job creation in the sector (industry, agriculture, services) in the Sudan.

The search results yielded the most important contributions of the FDI projects infrastructure strategy. The study findings emerged a number of recommendations including: State interest recommended good training for local cadres to accommodate modern technology used by foreign investors and modern management methods and achieve maximum alastftdh in creating a trained and competent hands.

الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

المقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي من العوامل التي تساعد في تحقيق النمو الاقتصادي ويساهم في دفع عجلة التقدم والازدهار الاقتصادي من خلال تأثيره المباشر علي تيار الدخل القومي وحركه النشاط الاقتصادي بصورة عامه.

ويلعب دورا مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة الإنتاج مما يعمل علي توفير السلع والخدمات التي تؤدي بدورها إلي زيادة الدخل وبناء التكوين الرأسمالي الذي يعد من المقومات المحورية في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وخاصة في البلاد النامية التي تحتاج إلي رؤوس أموال ضخمة تساعد علي قدره أوعيه الاقتصاد الإنتاجية.

ويعتبر السودان من اكبر الدول الأفريقية من الناحية الجغرافية ويتمتع بموقع و استراتيجي بقره من الأسواق العربية الفنية التي تشهد نموا مضطربا وبالرغم من الصعوبات التي يواجهها السودان فإنه يملك ثروات طبيعيه ضخمة لم تستقل بعد لهذا اجتذبت اهتمام المستثمرين العرب والأجانب من شتى الدول كدوله واعده للاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة بعد تصدير البترول

مشكلة البحث:

إدراك السودان كغيره من الدول الناميه ان تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال الحاجه الي رؤوس الاموال اللازمه لتمويل المشروعات التي تتطلبها خطط النمو، الا انه واجه عجزاً في موارده الذاتيه عن تدبير رؤوس الاموال اللازمه للنمو، لذلك وجد نفسه مضطرا الي اللجوء الي رؤوس الاموال اللازمه لتنفيذ البرامج التنموية، حيث يعاني من شح في النقد الاجنبي ومن ضعف في قدرته التكنولوجيه والتي تمتلكها الدول المتقدمه، وايضا من المشاكل التي تواجه السودان عدم القدره علي الادخار نسبه لاختفاض دخل الفرد.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في أنه يوفر للسودان العديد من المزايا منها:

- مصدر أساسي للموارد المالية خصوصا للدول النامية.
- مصدر للمعرفة والخبرات الإدارية وتوطن التكنولوجيا.
- زيادة القدرة التصديرية للدولة السودان.
- خلق وظائف جديدة والحد من البطالة وتدريب العمالة الوطنية وإكسابها مهارات الإنتاج والتسويق والإدارة المتقدمة ومما يزيد من فرص التشغيل ورفع إنتاجية الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحسين الأداء الاقتصادي .
- الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس

الأموال المحلية

أهداف البحث:

يهدف البحث الى التعرف علي الاستثمار الاجنبي المباشر ودوافعه واهميته للدول النامية, كما يهدف الي الاشارة الي المعوقات والمشاكل التي تحد من دخول الاستثمار الاجنبي الي السودان, واسهاماته في تحقيق النمو الاقتصادي في السودان.

فرضيات البحث:

- هنالك الكثير من المعوقات والمشاكل التي تحد من دخول الاستثمار الاجنبي الي السودان.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل فعال في خلق فرص العمل للعمالة السودانية بالاضافة الي زيادة موارد الدول من النقد الاجنبي .
- يساهم في نقل وتوطين التكنولوجيا.
- له دور فعال في تحقيق النمو الاقتصادي في السودان .

منهجية البحث:

سيقوم هذا البحث علي المنهجى علي الوصفي التاريخي بوصف وتحليل الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في السودان، موضحا لمفهوم الاستثمارات الاجنبيه المباشره، ودوافع الاستثمار الاجنبي واهميته للدول الناميه , والمعوقات التي تعترضه في السودان، ومطلاً لإسهامات الاستثمارات الاجنبيه المباشره في تحقيق النمو الاقتصادي في السودان .

حدود البحث:

- من حيث الموضوع :
- الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي.
- الحدود المكانية : جمهورية السودان
- الحدود الزمنية : في الفترة من 2005-2014

هيكل البحث :

تقع الدراسة في أربعة فصول يتناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة بينما يتطرق الفصل الثاني مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، والفصل الثالث يتناول النمو الاقتصادي، أما الفصل الرابع يتضمن التجربة الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في السودان في الفترة من العام 2005 - 2014 مع النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

(1) دراسة مها محمد احمد الدويش (2009)⁽¹⁾

تكمن مشكله البحث في أن القطاع الصناعي علي وجه العموم وقطاع السكر علي وجه الخصوص الكثير من المعوقات التي أدت إلي تدهور هذا القطاع المهم مما انعكس سلبا على ضعف المساهمة الفعلية لديه في الاقتصاد الوطني علي الرغم من أهلية السودان في جانب مقومات هذه الصناعة المتمثلة في توفير المواد الخام وبعض المدخلات الصناعية الأخرى لذلك جاء هذا البحث لتناول معوقات هذا القطاع .

من خلال طرح الأسئلة الآتية .:

- هل شاركت حكومة السودان في الاستثمارات الأجنبية المشتركة ؟
- ما هي أسباب ضعف مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ؟
- هل أدي فرض رسوم الضرائب والجمارك والزكاة إلي عزوف الاستثمار ؟
- ما هي السياسات التي اتبعها السودان تجاه الشركات المتعددة الجنسيات ؟
- هل استفاد السودان من الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

تأتى أهمية البحث من الأهمية الكبيرة من القطاع الصناعي عامه وقطاع صناعه السكر علي وجه الخصوص الدور الذي ينبغي أن يقوم به في تنميه وتطوير الاقتصاد الوطني وذلك لان الصناعة تمثل حجر الزاوية في أي تنميه اقتصاديه تسود البلاد.

يشمل هذا البحث علي عده فروض تتمثل في:

⁽²⁾ مها محمد أحمد الدويش، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي صناعه السكر في السودان (دراسة حاله شركه سكر كنانة 1997-2006م)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في قطاع الصناعة أدى إلى زيادة مساهمه القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة القيمة المضافة في الصناعة.
- دخول حكومة السودان كمساهم في كثير من الاستثمارات المشتركة و بالتحديد شركه شكر كنانة أدى لتحقيق هذه الاستثمارات لتحقيق أولويات التنمية في الحكومة منذ الاستقلال.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي وذلك بالإعفاءات الضريبية
- يعتمد البحث علي المنهج التحليلي الوصفي للأسلوب الإحصائي.
- واهم النتائج التي توصلت لها الدراسة تتمثل في الآتي:
- إن إدارة الشركة عند إنشائها كانت إدارة أجنبية وكذلك فقد كانت تعاملاتها مع شركات أجنبية مختلفة وقد استمر الحال حتى بعد تحولت الإدارة إلى إدارة وطنية.
- هنالك عدد من العادات المنتشرة بين العاملين في الشركة تؤكد أن هنالك وعي وإدراك من قبل العاملين بالشركة بقيمه وأهمية وقت العمل وضوحاً من خلال عديد من الممارسات.
- أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة تتلخص في ضرورة التخطيط لتحديد الأهداف ومعرفة العوامل التي تؤدي إلى ضياع الوقت والقضاء أو السيطرة عليها ، والعمل وفقاً لأولويات البرمجة الزمنية للمهام والأنشطة والرقابة علي مستوي الأداء.

(2) دراسة هند خالد حمد الملك (2008)⁽¹⁾

تبرز أهمية البحث في دور الكبير الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية من خلال الاستثمارات المباشرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وما يتركه من آثار متباينة علي المستوى الاقتصادي كما تتبع أهميته في تحقيق المكاسب الاجتماعية والاقتصادية للدول خاصة الدول النامية والعوامل والفرص التي يجب توفرها لانسياب التدفقات ومحاوله التعرف علي كيفية جذب المزيد من الاستثمارات.

من أهم مشاكل ومعوقات الاستثمار الأجنبي :

ضعف البنيات الأساسية اضافة الي عدم الاستقرار السياسي الأمني عدم استقرار السياسات الاقتصادية بالإضافة لانعكاسات السالبة للاستثمارات الأجنبية لاستغلالها في المجالات غير الإنتاجية الأمر الذي يؤدي إلي ضعف المؤشرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في معدل النمو الاقتصادي ,معدل التضخم وسعر الصرف, ميزان المدفوعات ونتيجة لهذه العوامل ظل السودان حتى وقت قريب يعاني من النقص الحاد في رؤوس الأموال الأجنبية الرسمية والخاصة.

من فروض البحث:

❖ يعلب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا ايجابيا في تحقيق نمو إجمالي الناتج المحلي

❖ ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التقنية والمعرفة ويوفر فرص العمل

من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة تتمثل في الآتي :

• ساهم استقرار الاقتصاد السوداني والذي تمثل بصورة خاصة في استقرار سعر الصرف ونمو

معدل الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض معدل التضخم في تدفق الاستثمارات الأجنبية

⁽²⁾ هند خالد حمد الملك ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التنمية المستدامة في السودان (دراسة حالة بنك البركة السوداني) , بحث لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية ,جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا.

- بالرغم من أن الاستثمارات الأجنبية قد أحدثت نقله نوعيه في أنماط الاستثمار أمام رجال الأعمال لسودانيين إلا أن هذه القطاع مازال يتصف بعدم المواكبة والمبادرة بالإضافة إلي ضعف الإمكانيات المالية والتقنية والإدارية .

أهم التوصيات :

- إعداد إستراتيجية متكاملة تعمل بكفاءة علي جذب المستثمرين عن طريق تهيئة مناخ الاستثمار فيما يتعلق بالقوانين واللوائح ,وذلك بمراجعة القوانين السارية وإزالة العقبات الإدارية والقانونية حتى تواكب التطورات الاقتصادية العالمية .
- العمل علي تطوير البنية التحتية في مجالات الكهرباء ,والمياه والطرق والجسور والعمل علي بناء القدرات البشرية والإدارية والمؤسسية .
- تعزيز قدرات وتطوير كفاءه القطاع المالي والمصرفي .

(3) دراسة الفاتح محمد عثمان مختار(2013)⁽¹⁾

تناول هذا البحث بالوصف والتحليل الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان ، مبيناً لمفهوم الاستثمارات الاجنبيه المباشره ،وموضحا لمعوقات الاستثمارات الاجنبيه المباشره في السودان ومحللاً لإسهامات الاستثمارات الاجنبيه المباشره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان .

أهم النتائج التي توصل اليها البحث بأن هنالك الكثير من المعوقات والمشاكل التي تجعل الاستثمار الاجنبي دون المستوي المأمول ،والتي من اهمها عدم وجود خارطة استثماريه تمثل دليل للمستثمر الاجنبي توضح فيها كل امكانيات السودان الاستثماريه وكل مايجتاجه المستثمر الاجنبي من معينات تعينه في اتخاذ قراره الاستثماري بالاضافه الي ان عدم الاستقرار السياسي والامني يمثل عقبه كبيره امام المستثمرين الاجانب للدخول والاستثمار في السودان . كما اوضحت النتائج ايضا ان الاستثمارات الاجنبيه المباشره ساهمت في نقل وتوطين التقنيه وتطوير مهارات العماله السودانيه ،بالاضافه المساهمه في تمويل عمليات التنميه والاستثمار ، وتركزت هذه الاستثمارات في قطاعات معينه مثل قطاع البترول و الاتصالات والبنوك وقطاع صناعه السكر والاسمنت اما القطاع الزراعي فان التوجه اليه كان ضعيفا.

وبناءً علي نتائج البحث جاءت التوصيات والمقترحات بضروره العمل علي ازاله كافه المعوقات التي تعترض الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان وفي مقدمتها وضع خارطة استثماريه توضح امكانيات السودان الاستثماريه والمشروعات الاستثماريه المتاحه،والعمل علي وقف النزاعات المسلحه والصراعات السياسه علي المناصب.

⁽¹⁾ الفاتح محمد عثمان مختار، الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفتره من عام2000-2010م ، الاكاديميه الامريكيه العربيه للعلوم والتكنولوجيا.

(4) دراسة أ.م عبد المجيد شهاب احمد(2004)⁽¹⁾

يقوم البحث التحليل النظري لبعض الحقائق الرقمية المتوفرة عن الاقطار العربية الاقل نمواً، كما يهدف الي معرفه دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية في الاقطار العربية الاقل نمو خلال فتره 1980.1999م.مشكله البحث هي عجز الادخارات المحليه عن تمويل كافه الاستثمارات المطلوبه لتحقيق تنميه تؤدي الي القضاء علي الفقر في الاقطار العربية الاقل نمواً ورفع نصيب الفرد من الناتج المحلي.

يفترض البحث ان الاقطار العربية الاقل نمو ترغب في تحقيق تنميه تقضي علي حاله الفقر. وترفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، الا ان نقص المدخرات المحليه تحول دون تحقيق هذه الرغبه لذلك سعت هذه الاقطار الي ايجاد مصادر خارجيه متمثلة في الاستثمار الاجنبي المباشر لدعم عمليه التنميه. كما اوضحت النتائج ان نصيب الفرد من الناتج المحلي في الاقطار العربية الاقل نمواً منخفض جداً ،ويطلب الارتقاء به إلى استثمارات كبيره جداً، ان ارتفاع حجم مديونية الاقطار العربية الاقل نمواً اضعف قدرتها علي النفاذ الي اسواق الائتمان، تراجع التدفقات الامتيازيه اضافه الي التدفقات الداخليه للاقطار العربية الاقل نمو ضعيفه مقارنة بتدفقات الداخله للاقطار العربية الاخرى وللبلدان الناميه عموماً.

تناولت التوصيات الحصول علي تدفقات امتيازيه، شطب الدين الخرجيه، تحسين معدلات التبادل التجاري لهذه الاقطار، تحقيق الاستقرار السياسي والامني ، سن التشريعات التي تشجع الاستثمار الاجنبي وخاصه مايتعلق بالإعفاءات الضريبية ،اضافه الي العمل علي توفير البنيه الاقتصاديه الجاذبه للاستثمار الاجنبي المباشر. الزام الشركات التي تقوم بلاستثمار الاجنبي المباشر في الاقطار الاقل نمواً علي اعاده استثمار جزء من ارباحها المتحققه في هذه الاقطار ،أي تطبيق مايسمي بالعرف

⁽¹⁾ أ.م عبد المجيد شهاب احمد، دراسة تحليليه (السودان، الصومال ، جزر القمر، جيبوتي، موريتانيا) ، الاستثمار الاجتبي والنمو الاقتصادي في الاقطار العربية الاقل نمواً.

التجاري الصفقات المتقابلة offist deal والا فإن الاستثمار سوف تكون اثاره سلبيه علي تمويل
التتميه اذا ما استمرت هذه الشركات تحويل كامل ارباحها الي الخارج.

الفصل الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات

المفسرة له

المبحث الأول:

أولاً: مفهوم وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر

ثانياً: الفرق بين الاستثمار المباشر وغير المباشر

ثالثاً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية

المبحث الثاني:

أولاً: أنواع وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

ثانياً: دوافع الاستثمار المباشر

المبحث الثالث:

النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول

مفهوم وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له

إن مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر وإن كان مصطلحاً شائعاً وكثير التداول على الصعيد الاقتصادي القانوني، المالي، السياسي وكذلك البيئي أيضاً، إلا أنه ليس بالمصطلح المتفق على مفهومه الدقيق لذلك سيتم في البداية تناول مفهوم هذا النمط من الاستثمار بشيء من التفصيل والتحليل ثم يتم التعرض لمختلف المراحل التي مر بها الاستثمار الأجنبي المباشر منذ ظهوره وحتى الوقت الراهن، بالإضافة إلى تناول أهم النظريات التي حاولت تفسير أسباب قيامه وجدواه بالنسبة لكل الأطراف.

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتم التطرق في هذا المطب إلى مختلف التعريفات التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى المصطلحات المرتبطة به وكذلك الفرق بينه وبين الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن التعريفات التي أعطيت للاستثمار المباشر لا تلق اتفاقاً بين الدول أو المنظمات الاقتصادية الدولية أو حتى بين الاقتصاديين، وفي هذا الإطار يمكن التطرق إلى مجموعتين أساسيتين من التعاريف: أولهما مجموعة تعاريف المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وكذلك لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نظراً لإستعمالها كمرجع من قبل عدة دول خصوصاً عند تسجيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات بالإضافة إلى مجموعة من التعاريف لبعض الاقتصاديين الذين تناولوا هذا المفهوم من مختلف جوانبه⁽¹⁾.

(1) أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية دراسة مقارنة، (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر) الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 19

1- تعريف الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر المؤسسات والمنظمات المالية الدولية

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مجموع العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم. ووفقاً للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم راس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأياً في إدارة المؤسسة.

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فتري أن الاستثمار الأجنبي المباشر "نشاط يترجم هدف كيان مقيم في اقتصاد آخر، ويفرض مفهوم المنفعة المستدامة من جانب وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، ومن جانب آخر ممارسة التأثير الفعال في تسيير المؤسسة، وتعتبر المنظمة أن استثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت (1).

ويعرف بنك فرنسا الاستثمار المباشر على أنه "احتجاز نسبة معتبرة من رأس المال مانحاً لمستثمر مقيم حق النظر في تسيير مؤسسة أجنبية مستثمرة (المشاركة تساوي أن تفوق 10%)."

بينما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في قطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) والشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)، وتعرف بالشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنه تلك الشركة التي تمتلك أولاً في شركة (أو وحدة إنتاجية) تابعة لقطر آخر غير قطر الأم، وتأخذ

(1) محمد فريديري، تحليل واقع استثمارات الأجنبيّة المباشرة وأفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الزائر، 2004م، ص 63

الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في مجلس الإدارة)

الشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى⁽¹⁾ وتتفق هذه الهيئات على النقاط الآتية:

- نسبة 10% كنسبة محددة لامتلاك القدرة على بدء الرأي والتصويت أثناء إدارة الاستثمار .
- إمتلاك مستثمر أجنبي لأصول ملكية تامة أو جزئية في دولة أخرى.
- التأكيد على طول مدى الاستثمار الأجنبي المباشر .
- سلطة القرار الفعلية تحدها قوة التصويت التي تؤهل صاحبها لتمرير قراراته حسب أهدافه .

2- تعريف الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر بعض الاقتصاديين:

يرى عبد السلام أبو قحف أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو "الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع الحالات إلى الدول المضيفة⁽²⁾ .

ويذهب سمير محمد عبد العزيز إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر "عبارة عن مشروعات مشتركة داخل بلد يسيطر عليه القائمون في بلد آخر، ويأخذ هذا الاستثمار في الغالب شكل فروع شركات أجنبية ومشروعات مشتركة⁽³⁾ .

ويعرفه نزيه عبد المقصود مبروك على أنه تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي ، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو لملكيتها لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي

⁽¹⁾ حسان نصر، الاستثمار الأجنبي المباشر – تعريف وقضايا – مجلس التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، العدد 32 ، 2004م ، ص 5

⁽²⁾ عبد السلام ابو قحف ، نظريات التدويل وحدوى الاستثمار الأجنبية ، مؤسسة شباب الامعة، مصر، 1989م ، ص 13

⁽³⁾ سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام المدخل الإداخري والضريب المدخل افسلامي المدل الدولي، مكتبة الإشعاع، الاسكندرية، مصر، ط2، 1998م، ص 319

المباشر بطابع مزدوج، الأول وجود نشاط إقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع⁽¹⁾.

بينما يعرفه رايموند برنارد على أنه "وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وذلك بمساهمة رأس مال شركة في شركة أخرى، حيث تم إنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأس مالها أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب في بلد آخر.

حيث نلخص من وراء هذه التعريفات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز عن غيره من أشكال الاستثمار الأخرى بما يلي:

- تملك جزئي أو كلي للإستثمارات من طرف مستثمر أجنبي في إقليم بلد مضيف غير البلد الأصلي للمستثمر.

- إحتمال تواجد مستثمر وطني إلى جانب في إقليم بلد مضيف غير البلد الأصلي للمستثمر.

- قد يأخذ الاستثمار الأجنبي شكل مشروع مشترك، تملك كلي للمشروع أو فرع لمؤسسة أجنبية.

- يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات ، تكنولوجيا ومعرفة.

- ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر عادة من وراء انتقاله إلى دولة إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وخاصة البيئية التي يحاول من خلالها المستثمر الأجنبي على إقليم البلد المضيف.

- يهدف المستثمر الأجنبي عادة من وراء انتقاله إلى دولة أخرى إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وخاصة البيئية التي يحاول من خلالها من المستثمر الأجنبي التخلص من الآثار البيئية السلبية لمختلف أنشطته خاصة ما تعلق منها بالإنتاج.

(1) نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1 ، 2007م ، ص 31

بعض المفاهيم المرتبة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

على ضوء ماتقدم من تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن إستنباط وإستخلاص تعريف أو شرح المفاهيم الآتية:

1- مؤسسة الاستثمار المباشر: تعرف مؤسسات الاستثمار المباشر بأنها المؤسسة التي تقوم بمهام التيسير والمراقبة والإشراف على مشروعات منشأة من قبلها في سوق أو أسواق أجنبية ويملك فيها المستثمر الأجنبي المباشر المقيم في اقتصاد آخر نسبة 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية.

2- الشركات متعددة الجنسيات: لا يوجد هناك معيار واحد لتعريف هذه الشركات، حيث يوجد العديد من التعاريف والتسميات لهذا النوع من الشركات⁽¹⁾. ومن بين التسميات يطلق عليها الشركات عابرة القارات القوميات (Transnationales)، والشركات متعددة الجنسيات (Multinationales)، الشركات الأجنبي (Firmes)، الفروع (Filiales)، ويتم تعريفها عموماً بالإختصار على تعريفين مبسطين.

وتعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها كل مؤسسة تمتلك على الأقل وحدة إنتاجية في الخارج، هذه الوحدة هي عادة فرع للشركة الأم. ويمكن إعتبار أن هذه الشركات تصبح عالمية عندما يصبح نصيبها 35% من القيمة الإجمالية للمبيعات لفروعها الخارجية. كما أن هناك من يعرفها على أنها عبارة عن مجموعة من الشركات تتمتع بجنسيات متعددة ومنجدة في المصالح الاقتصادية ويتعدى نشاطها حدود الدولة الواحدة، وتخضع في سيطرتها وإشرافها للشركة الأم. وبالإعتماد على هذين التعريفين يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص التي تميز الشركات متعددة الجنسيات:

(1) شعيب شنوف، الاستثمار الأجنبي، هل يدعم اقتصادات الدول النامية لم يضعفها، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بورمراس 22-23 أكتوبر 2007، ص4

- تنوع أنشطة ومنتجات هذه الشركات بالتناسب مع حجمها.
- الإمتداد الجغرافي لهذه الشركات إلى العديد من الدول عن طريق الفروع التابعة للشركة الأم.
- وحدة الأهداف التي تسعى الشركة الأم والفروع إلى تحقيقها.
- خضوع الشركات متعددة الجنسيات إلى سيطرة الشركة الأم من خلال إنتهاج إستراتيجيات وسياسات موحدة.

3/ الفروع: وهي مؤسسات مملوكة بالكامل أو بالشراكة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع طرف ثالث غير مقيم، وتكون الفروع ممثلة في صورة فرع دائم أو مكتب تمثيل للمستثمر الأجنبي أو شركة مملوكة بالمشاركة بين عدد من المستثمرين الأجانب كما تكون أيضاً أراضي أو ميدان أو معدات غير منقولة مملوكة مباشرة للمستثمر أدني مقيم على ارض الدولة المضيفة، أو تكون معدات منقولة تعمل داخل اقتصاد مضيف لفترة زمنية تصل إلى عام على الأقل (مثل السفن، الطائرات، ومعدات التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي)⁽¹⁾.

4/ المستثمر المباشر : قد يكون المستثمر المباشر فرداً أو مؤسسة خاصة أو عامة أو مجموعة افراد أو مؤسسات تتصرف كوحدة أن حكومات أو وكالات حكومية، أو مؤسسة لإدارة أموال الشركات، أو غيرها من المنظمات التي تحوز جزءاً من ملكية مؤسسات الاستثمار المباشر في دولة خلاف دولة إقامة المستثمر المباشر.

الفرق بين الاستثمار المباشر وغير المباشر:

لمعرفة أهم الفروقات الكاملة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، يتم أولاً تعريف كلا المفهومين، ثم بعد ذلك وبالاعتماد على هذه التعاريف يتم استنباط أهم الفروقات الجوهرية بينهما، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي مباشراً في حالة إمتلاك كيان أجنبي لأصول ملكية

(¹) ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1998 ، 25

تامة أو جزئية في دولة مضيضة، وهذا ما يمنحه حق النظر في تسيير الاستثمار ابتداءً من نسبة مقدرة 10% كحد أدنى، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فيمكن تعريفه على أنه تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من طرف أفراد أو هيئات أجنبية عامة أو خاصة، أو تأتي في شكل إكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة، سواء تم الإكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم، بشرط أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تحولهم إكتتاب حق إدارة المشروع، وبالإعتماد على هذين التعريفين نلخص الفروقات التي سنوردها في النقاط الآتية⁽¹⁾:

- ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك كيان أجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين ابتداءً من نسبة تقدر بـ10% أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فينطوي على تملك أفراد أو هيئات أو شركات على نسبة من الأوراق المالية شرط أن لا تصل نسبتها إلى 10% حتى لا يتحول ذلك إلى استثمار مباشر.
- يمنح الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الأجنبي حق الإدارة والإشراف والرقابة على مختلف العمليات التي تتم على مستوى الاستثمار التي يشترك فيها على حسب النسبة التي يمتلكها. ويمتد حق المستثمر المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي.
- أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فلا يمنح لصاحبه أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري وذلك راجع من جهة إلى طبيعة ما بحوزت المستثمر الأجنبي (سندات، أسهم، قروض)، ومن جهة أخرى إلى النسبة المحددة للاستثمار الأجنبي غير المباشر والتي يجب أن تتجاوز 10%.

(1) عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008م، ص 16

وبالنسبة للأشكال التي يتخذها كل نوع، فأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تتنوع بين الاستثمارات المشتركة والاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي والاستثمار في المناطق الحرة وأيضاً مشروعات أو عمليات التجميع. أما أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر فتختلف باختلاف مراحل المشروع، فعلى سبيل المثال نجد في مرحلة التمويل، أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر فتختلف باختلاف مراحل المشروع، فعلى سبيل المثال نجد في مرحلة التمويل، أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يمكنه أن يتخذ شكلين رئيسيين هما الإكتتاب في الأسهم والسندات التي تصدرها الدولة المضيفة أو القروض التي تقدمها الهيئات الخاصة والعامة أو الأفراد. أما في مرحلة الإنتاج فالاستثمار الأجنبي المباشر يمكنه أن يتدفق إلى الدولة المضيفة، إما في شكل عقود التراخيص أو الإمتياز عند السماح لمستثمر محلي باستخدام براءة اختراع أو خبرة فنية أو غيرها مقابل عائد، إتفاقيات المشروعات أو عمليات تسليم المفتاح، في حالة الإتفاق بين طرف محلي وطرف أجنبي، بحيث يقوم هذا الأخير بموجب هذا الإتفاق بإقامة المشروع الاستثماري وإشراف عليه حتى بداية التشغيل أو عقود التصنيع وعقود الإدارة بحيث يقوم الطرف الأجنبي بتصنيع سلعة أو تقديم خبرة في مجال الإدارة للطرف المحلي، بالإضافة إلى عقود امتيازات الإنتاج والتصنيع الدولي من الباطن والتي تكون في حالة إتفاق يقوم بموجبه المستثمر الأجنبي (مقاول من الباطن) بإنتاج وتوريد قطع الغيار أو مكون المستثمر المحلي لإنتاج السلعة⁽¹⁾.

- يكتف الاستثمار الأجنبي غير المباشر نسبة أكبر من المخاطرة مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر خصوصاً ما تعلق منه بعمليات الإكتتاب في الأسهم والسندات التي تصدرها الدولة المضيفة.

(¹) عمر هاشم محمد صدقة، المرجع السابق، ص 17

- يعتبر الاستثمار غير المباشر قصير الأجل بالمقارنة بالاستثمار المباشر والذي عادة ما يكون متوسط أو طويل الأجل.

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية:

يأتي الاستثمار الأجنبي المباشر ومعه عناصر تميزه وهي التكنولوجيا وخلف وظائف جديدة ومعارف إدارية. وتشجيع الدخول في سوق التصدير وهو شيء الدول النامية في أمس الحاجة إليه ومن ثم قمع ضعف رأس المال الداخلي، فإن الإنتاج الدولي أصبح ركيزة لنوع جديد من النمو الاقتصادي. فالاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أهمية كبرى لكل من المستثمر والدولة المضيفة له، بالنسبة للمستثمر بأن الفوائد المتوقعة تتمثل في مد السوق الداخلي للشركة من خلال التدويل. الإقتراب من الموارد الطبيعية مثل البترول وتنويع النشاط الإنتاجي أما بالنسبة للدول النامية، فإن هناك العديد من الإعتبارات التي تجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة بالنسبة لها⁽¹⁾.

- فالاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري الذي تعاني منه الكثير من الدول النامية.
- يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص الحاد في الإدخار القومي الذي تعانيه الكثير من الدول النامية وذلك لتمويل عمليات التنمية والاستثمار.
- ونظراً لأنه من الضروري القيام بقدر من الاستثمار وذلك للحفاظ على نمو اقتصادي بعيد المدى. فالاستثمار الأجنبي المباشر يساعد الاقتصاد على التأقلم مع الصدمات الاقتصادية الخارجية إذا ما أحسن إدارته. أيضاً قد يساهم الاستثمار في نمو قطاع التصدير ومثال مساهمته في صادرات دول شرق وجنوب شرق آسيا والصين على وجه الخصوص ليس.

(1) عمر هاشم محمد صدقة، المرجع السابق ، ص 18

- قد يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر المباشر في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة ومثال الصين في علاقتها بشركات كبرى مثل ميكروسوفت وموتورولا وغيرها هو خير تأكيد تلك الميزة.

- وأخيراً فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن نقل التكنولوجيا وكنتيجة لذلك فإن مهارات العمال ستتطور و تفتح قنوات التسويق والتصدير.

وللاستثمار الأجنبي المباشر نوعين شائعين:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التقليدية، وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يستغل الموارد الطبيعية من بترول وغيره من الثروات المعدنية، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإنتاج منتجات الموارد الطبيعية التي تفتقدها الدولة الأم.

2. الاستثمار الذي يبحث عن الإنتاج بتكلفة أقل أو ذلك الذي يبحث عن السوق أو العمل الماهر، وهذا النوع من الإستثمار يبحث عن الأماكن التي تتميز بتكلفة إنتاج أقل أو عمل عالي المهارة أو سوق واضح، ومن ثم القيام بالإنتاج للسوق المحلي أوالتصدير، ومن ثم يمكنه تحقيق ارباح عالية، في مثل هذه الحالة يمكن للدولة النامية المضيفة أن تزيد من قدرتها التصديرية والتحسين من وضع ميزانها التجاري⁽¹⁾.

عموماً يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي يحقق الكثير من المزايا من بينها نقل التكنولوجيا والمهارات وتشجيع المنافسة داخل السوق المحلي خاصة في القطاعات الخدمية الإحتكارية وكذلك خلق فرص العمل إذا ما أحسنت الدولة المضيفة تعظيم استفادتها من تلك الاستثمارات وكل ذلك على المدى البعيد يؤدي إلى رفع إنتاجية السوق المحلي والنمو الاقتصادي والتصدير.

(¹) عمر هاشم محمد صدقة، المرجع السابق ، ص 19

ففي مرحلة التطور الاقتصادي يبدو الاستثمار الأجنبي المباشر شديد الأهمية بالنسبة للدول النامية عن ذي قبل، ففي التزاماتها الدولية، فإن الدول النامية الآن تكون قادرة على المنافسة في السوق الدولية، وحتى في إطار سوقها الداخلي، وفي ذات الوقت فإن حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع تمت حمايتها والتزمت تلك الدول بتوفير الحماية لها، فإن الوحيد الولوج إلى التكنولوجيا المتطورة والقدرة على المنافسة وحماية السوق الداخلي وتوفير فرض عمل إن تكون إلا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولهذا السبب فإن، الاستثمار الأجنبي المباشر في غاية الأهمية للدول النامية في تلك المرحلة فإن منتجاتها المحلية المعروفة بضعف جودتها وربما بالسعر المرتفع تكون حتى قادرة على الحفاظ على نصيبها من السوق المحلي فما بالك بالسوق الدولي شديد التنافس⁽¹⁾.

(¹) عمر هاشم محمد صدقة، المرجع السابق ، ص 20

المبحث الثاني

أنواع وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد التطرق إلى أهم الإشكاليات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في صعوبة إعطاء مفهوم موحد له، وكذا تحديد منشأ ومصدره، يتم التعرض فيما يأتي إلى أهم التفاصيل المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في الأنواع وأهم التصنيفات المتبعة في تحديد هذه الأنواع، وكذلك مختلف أشكاله والمحددات المتحركة في استقطابه.

أنواع الاستثمار الأجنبي:

اختلفت الأسس التي يتم على أساسها تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي افرزت كل منها أنواع معينة منه حيث أن هناك من يصنفه من منظور الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوثه، وهناك من يصنفه من وجهة نظر الدول المصدرة له، كما أن هناك من يصنفه من منظور الدول المستقطبة له.

تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والمحفزات:

تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي استناداً إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوثه وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق غاياته إلى (1).

1- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات نحو الإستفادة من الموارد الطبيعية التي تتمتع بها العديد من الدول النامية، خاصة في مجالات البترول والغاز، والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع من الاستثمارات على زيادة صادرات الدولة المضيفة من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخل الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، إصدار 99/1 ، الكويت، ص 13

2- الاستثمار الباحث عن الأسواق: ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، ويعتبر هذا النوع بديلاً عن التصدير من الدولة الأم، حيث أن اللجوء إليه يكون عادة سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسباباً أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، وفي هذه الحالة لا يؤثر على النوع الاستثمار كما أن له آثاراً إيجابية مباشرة على الاستهلاك وغير مباشرة على التجارة. ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أنه له آثاراً توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزياد وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار⁽¹⁾.

3- استثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد دفع إرتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في عديد من الدول النامية. ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تارة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلاً عن آثاره التوسعية على الإستهلاك عن طريق إستيراد كثير من مدخلات الإنتاج، وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالاً عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسيات جزء من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدول المضيفة لتقوم بها شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي، وبهذه الوسيلة تتمكن الشركة الأجنبية من دخول الأسواق التي لم يكن متاحاً لها النفاذ إليها بمفردها نسبة لإفتقارها إلى شبكات التوزيع والمعلومات والقنوات التي تتوافر لدى

(¹) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، المرجع السابق، ص 14

الشركات الوطنية. وقد لعبت فكرة تحويل الأنشطة كثيفة العمالة إلى الدول النامية دوراً محورياً في نمو الصادرات الصناعية فيها خلال السنوات الماضية. وهناك شكل آخر من هذا النوع وهو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب إرتفاع الأجور في البلد الأم أو الإرتفاع صرف عملته، إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة تقنية عاليتين في الدولة المضيفة للاستثمار وبالتالي فإنها تتركز حالياً في بعض الدول حديثة التصنيع، حيث تقوم الشركة المحلية المتعاقدة بالباطن مع الشركة متعددة الجنسيات بتصنيع السلعة بكاملها وتضع عليها العلامة التجارية للشركة الأم لأغراض التسويق. وقد يؤدي هذا النشاط إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة بالبلد المضيف مما يشجعها على إنتاج السلعة بنفسها ولنفسها ثم تغزو بها السوق مما يعتبر نوعاً من ترقية الجودة، ومن أهم ما يميز هذا النوع من الاستثمار إن صادرات هذه السلعة إلى الدولة الصناعية ليست معرضة للحواجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعنية⁽¹⁾.

4- الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية: يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحث والتطوير في الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية. ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات الدولية الأم.

تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً وجهة نظر الدولة المصدرة:

بالإضافة إلى التصنيف على أساس الدوافع أو المحفزات التي توجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة دون أخرى يتم تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً وفق وجهة نظر الدولة المصدرة (الدولة الأم) حيث أن يقسم وفق هذا الأساس إلى نوعين هما: الاستثمار الأفقي الاستثمار العمودي.

(¹) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، المرجع سابق، ص 15

1- **الاستثمار الأفقي:** تكون فروع الشركات في هذا النوع من الاستثمار مستقلة عن الشركة الأم، وتتنحصر العلاقة في عنصر الملكية لوسائل الإنتاج، والتحويل التكنولوجي والتمويل، ويهدف هذا النوع إلى التوسع الاستثماري في الدول إلى المتلقية بغرض إنتاج نفس السلعة أو سلع مشابهة للسلع المنتجة في الدولة الأم، وعادة ما يحدث هذا النوع من الاستثمارات بين الدول ذات المستوى المماثل من النمو، وتتجدد شروط قيام هذا النوع من الاستثمارات بتوفر أربع عوامل رئيسية هي:

- القدرة على تحقيق أو الوصول إلى اقتصاديات الحجم.
- الاستفادة من تلك الإنشاء المنخفضة.
- أن تكون الدولة المضيفة لهذا النوع من الاستثمار كبير الحجم.
- أن تكون تكاليف النقل والعوائق الجمركية مرتفعة تحول دون قيام عمليات التصدير إلى الأسواق المستهدفة⁽¹⁾.

كما يعتبر هذا النوع مناسب لاستثمارات تعويضاً عن التجارة لوجود العوائق الجمركية، وهذا النمط يمكن ملاحظته بوضوح في حالة صناعة السيارات اليابانية التي قامت بإنشاء فروع إنتاجية لها في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب سياسية الحواجز المتخذة من جانب الولايات المتحدة على استيراد السيارات اليابانية كإسلوب لتجنب الحواجز الجمركية.

2- **الاستثمار العمودي:** في هذا النوع من الاستثمارات يتخصص كل فرع من فروع الشركات الأجنبية بإنتاج جزء من العمليات الإنتاجية مثل التجميع أو صناعة المكونات كمنتج نهائي، أو تخصص الفرع في عمليات التسويق. إضافة إلى ذلك فإن الإنتاج الذي تقوم به فروع الشركات الأجنبية في الاستثمار العمودي عادة ما يكون موجه للتصدير لخدمة أسواق البلد الأم دون

(¹) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، المرجع السابق، ص 16

الأسواق المحلي. وتهدف الشركة من خلال تبنيها لهذا النوع من الاستثمارات إستغلال المواد الأولية في الدول المضيفة (الاستثمار العمودي الخلفي) أو إلى الاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال منافذ التوزيع (الاستثمار العمودي الأمامي) بالإضافة إلى تحسين وضعها التنافسي في قاع النشاط الذي تعمل فيه أمام الشركات المنافسة المتواجدة في الدولة الأم أو في الخارج، من خلال إستغلال العمالة الرخيصة، حيث ان تمركز فروع هذه الشركات في القطاعات التقليدية ذات الكثافة في العمل مثل صناعة النسيج، الملابس، الأحذية، للعبء وهي أقل تمركزاً في الصناعات ذات التكنولوجيا العالية مثل صناعة الإلكترونيات والبرمجيات، كما أنها توسعت لتشمل قطاع الخدمات⁽¹⁾.

تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدول المستقطبة له:

أما من منظار الدولة المتلقية فيمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منها، وهي الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات أو إلى تعزيز الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.

1- **الاستثمار الهادف إلى إحلال الواردات:** يكون هدف الدولة المستقطبة لهذا النوع من الاستثمار - تكون عادة دولة نامية تطمح إلى تحقيق التوازن والنمو الاقتصادي الذي يؤهلها إلى إنتهاج سبيل التنمية المستدامة - تعويض احتياجاتها من السلع والخدمات التي تستوردها من الخارج، سلع محلية الصنع، حيث تعتمد في سبيل تحقيق ذلك على إستقطاب الاستثمارات والشركات الأجنبية خصوصاً في حالة غياب مصادر التمويل المحلية الكافية لتحقيق مثل هذا النوع من المشاريع .

(¹) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، المرجع السابق ، ص 17

2- الاستثمار الهادف إلى تعزيز الصادرات: يكون هدف الدول المضيفة من وراء استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات تعزيز قدرتها على التصدير، وبالتالي الرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية مما سينعكس بالإيجاب على حالة الاقتصاد المحلي لها ويساهم في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل مشاريع التنمية المستدامة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبنية والسياسية والتكنولوجية⁽¹⁾.

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات بالإضافة إلى الاستثمار الهادف إلى إحلال الواردات من بين أفضل الإستراتيجيات والمعايير التي يجب أن تتبعها الدول النامية كأسس عند اسقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأن هذه الأنواع من الاستثمارات يخدم مصالح الدول النامية، فهي تساهم في توفير النقد الأجنبي، وتساهم في خلق مناصب التشغيل ومحارية البطالة خصوصاً إذا وجهت إلى الصناعات كثيفة العمل نظراً لتوفر البلدان النامية على طاقات بشرية هائلة، وترفع من قدرتها التنافسية، وبالتالي توفير الدعامة التي تركز عليها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

3- الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية: وعادة ما تتخذ هذه الاستثمارات صفة المشاريع الخيرية كالمناح والهبات ومبادرات إعادة الإعمار عند حدوث الكوارث.

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

من بين الخصائص التي يتميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر هي الأشكال المختلفة التي يتخذها، والتي تجسدت ميدانياً على الساحة الاقتصادية بشكل متفاوت.

(1) عبد الحميد عبد المطلب، العومة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها) الدار الجامعية، الاكندرية 2008م)، ص 184

الاستثمار المشترك:

يعرف الاستثمار المشترك على أنه كل استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولة النشاط ويتم في شكل مشروعات اقتصادية وينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية.

كما يمكن تعريفه أيضاً على أنه استثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين ويمكن أن تأخذ المشاركة حصة في رأس المال أو الإدارة أو الخبرة ويمكن أن تمتد إلى براءات الاختراع⁽¹⁾. من خلال هذين التعريفين نخلص إلى أن الاستثمار المشترك هو إتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي، والطرف الوطني هنا قد يكون قطاعاً خاصاً أو عاماً كما قد يكون شخصية معنوية.

وينشأ عند قيام الطرف الأجنبي بامتلاك حصة في شركة وطنية مما يؤدي إلى تحويل الشركة إلى استثمار مشترك، ومشاركة الطرف الأجنبي هنا تأخذ عدة أشكال سواء في شكل مالي، خبرة، معرفة، عمل، تكنولوجيا أو تقديم معلومات. وفي هذه الحالة لا بد أن يكون لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع، وهذا هو العنصر الحاسم في التفرقة بين مشروعات الاستثمار المشترك وعقود الإدارة واتفاقيات التصنيع أو مشروعات تسليم المفتاح.

1- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة:

لهذا النوع من الاستثمارات مزاياه وعيوبه على الدول المضيفة ويتم التفصيل فيها كما يلي: يساهم الاستثمار المشترك (إذا أحسن تنظيمه، توجيهه وإدارته) في زياد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يثري أرصدة الدول المستقطبة له من العملة الصعبة، وهي الغاية الأولى من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عموماً حتى يغطي عجز هذه الدول عن تمويل المشاريع التمولية. كما أن الاستثمار

(1) عمر حامد، إدارة الأعمال الدولية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1999م، ص 60

المشترك يساهم في نقل التكنولوجيا، وخلق فرص عمل جديدة وما يرتبط بها من منافع خفض مستويات البطالة، القضاء على الفقر والمشاكل الاجتماعية المرتبطة به مما يحسن من المؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة، وينعكس الأداء الجيد للمشاريع المشتركة بالإيجاب على ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد، كما أن الاستثمار المشترك يعمل على تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل إقتصادي رأسيه أمامي وخلفي مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة، وبالتالي خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين ذوي كفاءة واحترافية مما يؤدي إلى رفع تنافسية الاستثمارات المحلية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي كهدف رئيسي أو أساسي⁽¹⁾.

بالنسبة للدول النامية يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر الصيغ قبلاً لأسباب سياسية خاصة واجتماعية منها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد المضيف وسهولة فرض الرقابة والسيطرة عليه نتيجة لتواجد الشركاء الوطنيين⁽²⁾.

أما من حيث العيوب فالاستثمار المشترك يحرم الدول المضيفة من المرايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة اي طرف وطني في الاستثمار. كما أن تحقق المنافع السابقة من عدمه يتوقف على مدى توفر الطرف الوطني على القدرات الفنية والإدارية والمالية للمشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول النامية، ونظراً لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني، فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يقلل من إسهاماته في تحقيق أهداف الدولة مثل التوظيف، وإشباع حاجات السوق المحلي من المنتجات، وإنخفاض تدفق العملات الأجنبية⁽³⁾.

أما من الناحية التمويلية فإن قدرة الاستثمار المشترك على تحقيق أهداف تحسين ميزان المدفوعات، وتوفير العملات الأجنبية (رأس المال الأجنبي) أقل بكثير بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة

(1) عمر حامد، إدارة الأعمال الدولية، المرجع السابق ، ص 61

(2) عمر هاشم محمد صدقة، مرجع سابق

(3) عبد السلام ابو قحف، مرجع سابق

بالكامل للمستثمر الأجنبي، لأن ميزانيات الإنشائية تنقسم بين شريكين أحدهما محلي (مساهمته محدودة وقد تكون بالعملة المحلية أو في شكل أراضي أو مجاملات).

2- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الشركة متعددة الجنسيات:

وكما لهذا الشكل من الاستثمارات مزايا وعيوب بالنسبة للدول المضيفة فنفس الشيء بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات.

يساعد الاستثمار المشترك - في حالة نجاحه - في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملك مشروعات استثمارية تملكاً مطلقاً، نتيجة لنيل ثقة الهيئات القائمة على الاستثمار في هذه الدول، كما أنه يعتبر بديلاً للاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي في حالة عدم سماح الدولة المضيفة بالتملك المطلق للمشروع، خاصة في بعض المجالات كالبتترول أو صناعة الكهرباء والتعدين، ويساعد تواجد المستثمر المحلي إلى جانب المستثمر الأجنبي (خاصة في حالة عدم توافر الشركة على الموارد المالية والبشرية الكافية) على المعرفة التسويقية لسوق الدولة المضيفة وكذلك الاستغلال الكامل للسوق خاصة في حالة الشركات الأجنبية صغيرة الحجم¹.

ومن الناحية التشريعية والقانونية يساعد الاستثمار المشترك في تخفيض الأخطار التجارية وكذا غيرالتجارية الناجمة عن التأميم والمصادرة. كما يساعد في تذليل الكثير من الصعوبات البروقراطية والحصول على مزايا ضريبية، خاصة إذا كان الطرف الوطني هو الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة. وأيضاً التغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة في الدول المضيفة على الواردات من خلال الإنتاج المباشر.

ومن الناحية الاجتماعية وبوجود طرف وطني يسهل التغلب على صعوبات اللغة، العلاقات العمالية، ومشكلات إجتماعية وثقافية التي تواجه إنجاز كافة الأنشطة الوظيفية للشركة المعنية.

¹ عمر حامد- المرجع السابق

أما بخصوص عيوب الاستثمار المشتركة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات وإدارته ونسبة المساهمة وخصوصاً في حالة عدم إمتلاك المستثمر الوطني للقدرات الفنية والمالية المضاهية لما يمتلكه المستثمر الأجنبي، مما قد يؤثر سلباً على فعالية المشروع في تحقيق الأهداف متوسطة وطويلة الأجل⁽¹⁾.

من وجهة نظر المستثمر الأجنبي قد يسعى الطرف الوطني إلى إقصاء الطرف الأجنبي بعد فترة زمنية وهذا يعني زيادة درجة الخطر التجاري وهوما يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في هذه السوق، وإذا كان الطرف الوطني هو الحكومة فقد تفرض شروطاً صارمة على التوظيف وتحويل الأرباح والتصدير، وهو ما يحول دون انتهاج استراتيجية الشركة الأم وتحقيق أهدافها التمويلية (تحويل الأرباح) والتمويلية (الإمداد بالمواد الأولية منخفضة التكاليف)، ويعتبر الاستثمار المشترك من بين أكثر الأشكال تهديداً للملكية الفكرية للشركة الأم خصوصاً بوجود مستثمر وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي، مما يؤدي إلى صعوبة الحفاظ على الملكية الفكرية وبراءات الاختراع الخاصة بالشركة الأم.

الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

وهي أكثر الأنواع تفصيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث تقوم باستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى من خلال مشروعات إنتاجية أو خدمية مملوكة لها بالكامل، وهي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية وتكون هنا درجة المخاطرة عالية نسبياً مقارنة بالاستثمار المشترك، وتستطيع الشركات الدولية امتلاك مشاريع استثمارية في البلد المضيف عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها وتقانياتها وخطوطها الإنتاجية واستخدام العمالة الموجودة فيها، إذا سمحت الأنظمة السائدة في البلد المضيف بذلك - أو عن طريق قيام الشركة الدولية بإنشاء شركة

(¹) عبد السلام ابو قحف، مرجع سابق ، ص 19

جديدة بالكامل في البلد المضيف استناداً إلى دراسات الجدوى الاقتصادية المتاحة والخاصة لهذا الإنشاء أو الاستثمار (1).

1- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للدولة المضيفة:

يؤدي الاستثمارات المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي إلى زيادة حجم تدفقات النقد الأجنبي إلى الدولة المضيفة، كما يساهم بشكل بناء في التحديث التكنولوجي مقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمارات الأجنبية وخاصة غير المباشرة، وفي حالة كبر حجم المشروع سيؤدي ذلك إلى إشباع حاجات المجتمع من السلع والخدمات مع احتمالات تصدير الفائض أو تقليل الاستيراد، بالإضافة إلى خلق فرص للعمل مباشرة أو غير مباشرة سواء في مراحل إنشاء المشروع أو أثناء التشغيل مما ينعكس بالإيجاب على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة والأوضاع الاجتماعية السائدة بها.

أما من ناحية العيوب فالاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي قد يؤدي إلى التبعية الاقتصادية لهذه الشركات وما يترتب عنه من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، خصوصاً مع احتمالات سيادة احتكارات الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول المضيفة وخاصة النامية منها(2).

2- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الشركة متعددة الجنسيات:

ليست كثيرة لكنها في قرارات الاستثمار بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات حيث أنه مجرد دخول الشركة متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة بصيغة الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي فإن أول المزايا التي سوف تتحقق لها هي تمتعها بالحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات العمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة، مما يساعد في

(1) على إبراهيم الخضر، إدارة العمال الدولية، دار سلان، دمشق، ط1 2007م، ص 52
(2) عبد السلام ابو قحف، مرجع سابق

التغلب على معظم المشاكل الناجمة عن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي حالة الاستثمار في الدول النامية بهذه الصيغة فالشركات متعددة الجنسيات تتوقع الحصول حجم كبير من الأرباح نتيجة لانخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة خصوصاً عند التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات من خلال الإنتاج المباشر. وإذا استطاعت الشركة أن تبني صورة ذهنية جيدة لدى المستهلكين تصبح مهمتها سهلة في الاستقرار والنمو والتوسع.

ومن ناحية أخرى فالاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي من جهة يعتبر وسيلة للتخلص من التكنولوجيا المتقدمة، ومن جهة أخرى سياسهم في تواجد الشركة بكامل هيكلها وكوادرها في التشريع من عملية إجراء البحوث والدراسات التسويقية تهدف الإستجابة السريعة لإحتياجات السوق والمستهلكين⁽¹⁾ ، بالإضافة إلى تصريف الفائض المخزون الخاص بالشركة الأم في حالة الفروع، والتخلص من الضرائب، والاستفادة من تخفيض تكاليف النقل والشحن والتأمين وكذلك إنخفاض أجور اليد العاملة في البلد المضيف، واستخدام مواد أولية رخيصة نسبياً مما يعزز في الإجمال من القدرة التنافسية لمنتجات الشركة في السوق الأجنبي⁽²⁾.

ومن العيوب التي تشوب هذا الشكل من الاستثمارات هو كون هذه الاستثمارات عرضة للأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية.

(1) علي إبراهيم الخضر، المرجع السابق ، ص 53

(2) فريد النارن الاستثمار الدولي والتنسيقي الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مئ 2000م، ص 25

دوافع الاستثمار المباشر:

إن لجوء المستثمر سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً إلى استثمار أمواله أو خبرته الفنية والتكنولوجية عبر الحدود الوطنية إنما يرجع في حقيقته إلى توافر مناخ ملائم للاستثمار في الدول التي يتوجه إليها وينصرف تعبير (مناخ الاستثمار) بصفة عامة إلى مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسة والاجتماعية المكونة المبنية التي تتم فيها عملية الاستثمار، وهي عن أثر متداخلة و مترابطة تؤثر في بعضها البعض وتخلق التفاعل مرة و التداعي مرة أخرى أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة تترجم في محصلتها إلى عوامل جذب أو نوازع طرد رأس المال. بعبارة أخرى إن هذه العناصر مجتمعة يمكن أن تشكل دافعاً للإقبال على الاستثمار في دولة معينة أو عاملاً للإنصراف عنه في تلك الدولة لذلك ينبغي على الدولة التي ترغب في اجتذاب رأس المال الخارجي إليها أن تأخذ تلك العوامل مجتمعة بعين الاعتبار وأن لا تقتصر على بعضها دون البعض آخر و لإيضاح هذه الحقيقة تعرض بالتتابع كل عامل من هذه العوامل.

العوامل الاقتصادية يمكن حصرها فيما يلي⁽¹⁾:

1. طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري: تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دوراً مهماً في دفع المستثمر إلى مزاوله نشاطه عبر الحدود الوطنية إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التي تستلزم ضرورة قيام المنتج، و البحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداتها الإنتاجية والتسويقية أو رأس مال معين إليها ومباشرة الإنتاج.
2. زيادة أرباح المشروع، أن الهدف الأول الذي يسعى إليه المشروع الاقتصادي هو ديمومة المشروع التجاري الذي يتولى إدارته ولا يتم ذلك إلا من خلال نجاح المشروع في الحفاظ على تحقيق مستوى معين من العوائد (تحقيق ربح ملائم)، وللوصول إلى هذا الهدف فإن المستثمر

(¹) فريد النار، المرجع السابق، ص 26

يبحث عن السبل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة أرباحه. من هذا المنطلق فقد اتجهت الشركات التجارية المختلفة إلى الاستثمار في دول أخرى سعياً وراء تحقيق الأرباح من خلال الإنتاج بنفقة أقل مستندة ومعتمدة على إختلاف درجات نمو الاقتصاديات الوطنية المتنوعة وعلى إختلاف تكاليف الإنتاج في الدول الأخرى ويتجسد ذلك مثلاً بتفاوت أجر العمل بين الدول المصدرة للاستثمار (القوية اقتصادياً) التي تعاني من ندرة في العمالة وارتفاع أجرها، وبين الدول الضعيفة اقتصادياً والتي تكون غالباً بحاجة إلى رأس مال وافد والتي تتوافر فيها العمالة المنخفضة الأجر.

3. الرغبة في النمو السريع والاستثمار، لا يعد تحقيق العوائد العامل الكافي وحده في استقطاب الاستثمار الأجنبي بل إن الاستثمارات الأخرى التي تؤدي دوراً معماً في قيامه، هو السعي نحو تطوير الاستغلال التجاري والحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق⁽¹⁾. فعجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع التجاري الاستثماري في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية⁽²⁾.

4. التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة، من عوامل الاستثمار التجاري غير الوطني الأخرى هو التخفيف من مخاطر الإعتماد على سوق اقتصادية واحدة، فرأس المال الأجنبي يحاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الإنعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة، ويلمس ذلك بوضوح في اتجاه أغلب شركات الاستثمار التجاري الكبرى نحو إنشاء فروع لها في دول أخرى نامية كانت أو غير نامية.

(¹) دريد محمود السامرائي ، اسلاثمار الأجنبي والمعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة الإفريقية، 2006م، ص 76
(²) محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، الكويت، عالم المعرفة ، 186م، ص 28-29

5. احتواء المعرفة الفنية والتعليمية، لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن التقدم العلمي والتقني يساهم بصورة أو باخرى في إستقطاب الاستثمار الأجنبي إذ أنه من غير المتصور الحصول على التقنية وإنتاجها دون مساهمة أو مشاركة من يملك أسرار التقنية، ولغرض الوصول إلى هذا الهدف تعمد الدول النامية على وجه الخصوص إلى اعتماد صيغة التعاون العلمي الذي يتجسد عموماً بعقود استثمار تنصب على البحث والتطوير ثم الإنتاج مع مؤسسات وشركات الدول المتقدمة التي تتردد عموماً في نقل معطيات قدراتها العلمية، وبمقابل عوض الدول النامية وبهذه الصورة تتعاضم أبعاد الاستثمار الأجنبي.

6. السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة، تهتم الدول المتقدمة اقتصادياً بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذه الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني. إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعه الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية⁽¹⁾.

(¹) صلاح عبد الحسن، الاستثمارات الأجنبية ، المسوغات والمخاطر، بغداد، بيت الحكمة، 1985م

المبحث الثالث

النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

1- وجهة نظر الكلاسيك: جاءت النظرية الكلاسيكية بالعديد من الآراء والاتجاهات والتفسيرات حول الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد انقسمت آراء الاقتصاديين الكلاسيك، فمنهم من يذهب إلى تفسير أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر مثلما فعل كيندلبيجر، ومنهم من تطرقوا إلى المنافع التي تحققها الشركات متعددة الجنسيات والآثار السلبية التي تخلفها على الدول المضيفة وعلى رأسهم الاقتصاديين الكلاسيك أمثال بالبجا، فرانك، هود، يونج وبوستيكر.

2- نظرية الكلاسيك إلى أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر: يقدم الاقتصاديين الكلاسيك تحليلهم لأسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار سوق كاملة، حيث لا تقف الحدود المختلفة من تدخل للحكومات، وجود الإحتكارات، وارتفاع تكلفة المعلومات عقبة أمام حركة عوامل الإنتاج، حيث تنتقل هذه العوامل بحرية كاملة، وفي ظل هذه الإفتراضات ينتقل رأس المال من البلد الأكثر غنى (حيث تكون إنتاجية رأس المال أي معدل الفائدة أكثر انخفاضاً)، نحو البلد الأكثر فقراً (حيث تكون هذه الإنتاجية أعلى) سعياً وراء تحقيق أقصى الأرباح، وتستمر في البلدين، عندها تتوقف حركة رأس المال إلى أن يظهر فارق جديد في ردودية رأس المال سواء في نفس اتجاه الإنتقال السابق أو في الاتجاه المعاكس⁽¹⁾.

لكن كيندلبيجر (Kinderlberger) يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينشأ نتيجة لظروف إحتكارية في أسواق تسودها منافسة إحتكارية غير كاملة، سواء تعلق الأمر بأسواق السلع والخدمات أين تأخذ المنافسة شكل التميز في المنتجات، التعليم، قنوات التوزيع، أو المضاربة في الأسعار، أو تعلق بأسواق عوامل الإنتاج حيث يستند فيها الاحتكار على مهارات التسيير الخاصة

(¹) عالم اقتصادي أمريكي ، 1985م عمل في العديد من الجامعات ونال جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971م ، ص29

بالتمول، أو التفوق في التكنولوجيا المستعملة أو ما تعلق بتدخل الحكومات في هذه الأسواق وذلك من خلال سياساتها الخاصة بالرسوم الجمركية، الرسوم والضرائب المختلفة، معدلات الفائدة ومعدلات الصرف، وفي ظل الافتراضات الجديدة (المناقشة الاحتكارية). ظهر النموذج التقليدي الحديث للنظرية التقليدية.

ويعتبر ما جاء به كليندايبرجر من إفتراضات حول المنافسة الإحتكارية والنموذج الذي سيغت به النظرية التقليدية الحديثة تداركاً لما جاءت به النظرية الكلاسيكية، بحيث يمكن اعتبار النظرية التقليدية الحديثة تصحيحاً لإفتراضات الحرية التامة في انتقال عوامل الإنتاج، والمنافسة التامة، وخصوصاً ما تعلق وإفتراض عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لكن ما يعاب على هذا النموذج اقتضاره على كل من معدل الفعالية الحدية للاستثمار ومعدل الفائدة كمؤشرات للمفاضلة بين الاستثمار في الخارج أو البقاء في إطار الاقتصاد المحلي، حيث أنه غضافة إلى هذه المؤشرات هناك مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تدل على الحالة التي يمر بها الاقتصاد المراد الاستثمار فيه، ومنها معدل التضخم وسعر الصرف والتي يجب أخذها بعين الاعتبار هي الأخرى⁽¹⁾

3- نظرية الكلاسيك إلى آثار الاستثمار الأجنبي المباشر:

ويفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة.

(¹) عالم امريكي ، المرجع السابق ، ص 30-31

يرى باليجا (Balige) من واقع دراسته لممارسات الشركات الأمريكية المستثمرة في الدول النامية أن هذه الشركات ترى في الدول النامية مستعمرات، وتشكل مصدراً للمواد الأولية الرخيصة التي تستعملها الدولة الأم. كما أن وجهة نظر المستثمر الأجنبي إلى الدول المضيفة بما تحتويه من فرص للاستثمار وإنتاج وتسويق السلع تمثل أسواقاً مربحة. ولكي يتم استغلال هذه الأسواق يجب فرض الهيمنة الكلية أو الجزئية على المشاريع الاستثمارية التي يدخل فيها المستثمر كشريك. ومن أهم النقاط التي أشار إليها باليجا في دراسته إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تعتمد إلى الاستثمار في الدول النامية في حالة الأنشطة أو الصناعات كثيفة العمل لإنخفاض تكاليف العمل في هذه الدول، بالإضافة إلى العمل على إسناد الأعمال المكانية والروتينية للعمالة المحلية، مع ضرورة المحافظة على صغر المشروع الاستثماري تجنباً للأخطار.

أما فرانك (Frank) فيرى أن عناصر الإستغلال متوفر بكل أركانها، وخبر دليل على ذلك تركز الاستثمار في مجال الصناعات الاستخراجية، والتي تتميز بعدم خلق علاقات قوية للتكامل الرأس الأمامي والخلفي مع باقي الأنشطة الاقتصادية، مما يكرس تبعية الأفكار المضيفة للدولة المتقدمة مصدر الاستثمار⁽¹⁾.

وقد ذهب هود ويونج (Houd Yange) في تحليلهما للنظرية الكلاسيكية، إلى اعتبارها شكلاً جديداً للأمبريالية، حيث أن ظاهر السلوك الأمبريالي للشركات متعددة الجنسيات يتجلى في تصدير الاستثمارات خارج الدولة الأم بسبب إنخفاض معدلات الربح بها. كما أن هذا السلوك يكرس التبعية التكنولوجية للدول المضيفة وإعتمادها على الدول المتقدمة، فضلاً عن جلبها لأنماط استهلاكية وعادات غريبة عن المجتمعات المضيفة، ويضيف الاقتصاديات أن الشركات متعددة الجنسيات تعمل

(¹) عالم امريكي ، المرجع السابق ، ص 32-33

على قتل المهارات المحلية والموارد البشرية المؤهلة من خلال الإعتماد على استيراد الخبراء والفنيين من الخارج.

ويعد بيكر من بين أفضل من قدموا تحاليل معارضة لنشاط الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية، خاصة ما تعلق منه بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يرى أن صغر حجم رأس المال المبدئي للمشاريع الدول النامية، ويخفض من حصيلتها من الضرائب. كما يرى بيرستكر تبعية وإعتماد الدولة المضيفة على دولة أجنبية أخرى. كما يرى أن الإعتماد على الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى إنخفاض الإنتاج الوطني، بسبب قيامها بشراء بعض الشركات الوطنية وإنسحاب جزء آخر بسبب عدم القدرة على الصمود أمام خدمة المنافسة معها، ويشير في تحليله إلى ضعف مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في التقدم ونقل التكنولوجيا، بسبب ميل هذه الشركات من جهة إلى إحتكار التكنولوجيا الحديثة وحماية الملكية الفكرية للشركة الأم، وتركيز أنشطة البحوث والتطوير في الدولة الأم من جهة أخرى.

بالإضافة إلى ما سبق يرى بيرستكر أن الشركات متعددة الجنسيات تخلق نوع من الطبقية الإجتماعية في الدول النامية نتيجة للفرق الشاسع بين مستوى الأجور في الدولة المضيفة وتلك التي تدفعها هذه الشركات⁽¹⁾.

حاولت النظرية الكلاسيكية توضيح الآثار السلبية المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر المباشر، فكانت الآراء التي أتت بها بمثابة التهجم على الشركات متعددة الجنسيات حتى أنها المسؤولية كاملة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الإختلالات الاقتصادية والإجتماعية والتخلف الذي تعانيه الدول النامية، ولم تحاول النظرية النظر في الآثار الإيجابية التي يمكن أن تسوقها هذه الاستثمارات إلى الدول النامية، ومن أمثلتها رفع كفاءة الموارد المحلية المتاحة سواء الإنتاجية أو

(¹) عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق

البشرية أو التمويلية. بالإضافة إلى دورها في التشغيل ومكافحة الفقر وتوفير النقد الأجنبي والتي قد يثبتها تسابق هذه الدول لإستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. بالإضافة إلى إسقاط دور العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية في التقليل من الأخطار والآثار السلبية التي يمكن أن تتسبب بها الشركات متعددة الجنسيات.

ومن أهم النقاط التي أغفلتها النظرية الكلاسيكية، تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات على الجانب البيئي في الدول المضيفة، حيث أنها لم تبين نوع الأثر الذي تخلفه الشركات متعددة الجنسيات على البيئة والمحيط، ومدى إلتزامها بالأطر والقوانين الوطنية والدولية المنظمة لممارسات الشركات الأجنبية فيما يخص الحفاظ على البيئة، والتنوع البيولوجي، ومكافحة الإحتباس الحراري، وخفض معدلات التلوث، والملاحظ عموماً أن النظرية الكلاسيكية لم تتقدم البديل الذي يمكن أن تنتهجه الدول النامية عوضاً عن الاستثمار الأجنبي المباشر للحصول على المنافع التي يقدمها هذا النمط من الاستثمار وتلافي الآثار السلبية التي يحملها معه.

4- النظرية النيوكلاسيكية: حملت النظرية النيوكلاسيكية العديد من الأفكار والآراء ضمن محاولاتها لتفسير أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، ولعل من أهم هذه المحاولات نظرية معدل العائد التي تعود لكل من الاقتصاديين أولين وكيمب⁽¹⁾.

مضمون النظرية: تقوم هذه النظرية على اساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالباً ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، وأيضاً نظراً لأن أسواق المال ليس بالقدر العالي من التطور في كثير من الدول وخاصة المتخلفة منها، ومن ثم فإن النظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه إستجابة لإختلاف سعر الفائدة من دولة الأخرى، فراس المال ستدفق إلى المناطق التي يتحصل فيها على عائد أعلى.

(¹) عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق ، ص 368

وكان أولين أول من قدم شرحاً لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أنه مع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، فإن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال وحدث الاستثمار الأجنبي المباشر كنظرية أيضاً على يد ماكدوجال ثم أتى من بعده كيمب، ورغم أن تحليل ورغم أن تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر هو الأساس والهدف من وراء تحليلهم، إلا أن نتائج دراستهم توصلت إلى أن السبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج هو ندرة رأس المال، ولهذا فإن إنتاج رأس المال (أي العائد) سيكون مرتفع.

كما يرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الإستغلال والإستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية والمتاحة لدى الدول المضيفة مما يساهم في تدريب القوى العاملة المحلية ويقلل من البطالة على وجه الخصوص، كما يعمل على زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بالإضافة إلى خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي تنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية وتقليل الواردات، حيث يترتب على المنافع السابقة تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول المضيفة.

جدير بالذكر أن وجهة نظر النيوكلاسيكية تؤيدها أدلة من الواقع مثل التنافس الكبير الذي

تخوضه الدول النامية من ضمانات وإمميزات وتسهيلات للشركات متعددة الجنسيات⁽¹⁾.

نقد النظرية النيوكلاسيكية: لم تميز النظرية النيوكلاسيكية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر فآثار كل منهما مختلفة عن الآخر، كما أنها تتعامل مع الاستثمار الأجنبي من منطلق رأس المال ولم تأخذ ببعين الإعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة الى النظرية لم تشرح لماذا قد تتوجه شركة بعينها للاستثمار في الخارج دون باقي الشركات، كما لا تشرح النظرية لماذا

(1) رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة ، 207م ، ص ص 40-41

تختار بعض الشركات الاستثمار الأجنبي المباشر عوضاً عن التصدير، وكذا حالة حدوث استثمار من وإلى دولتين في نفس الوقت، وحالة الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير في نفس الوقت. يمكن القول أن النظرية غير صالحة إلا في الوقت الذي درست فيه لأنها لم تستطع شرح استثمارات الأجنبية المباشرة التي تلت الحرب العالمي الثانية. قيامها على إفتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الإنتقال، وعدم كمال المعلومات التي تلت الحرب العالمية الثانية، لذلك فشلت النظرية في التعامل مع الواقع العملي للاستثمار الأجنبي المباشر والذي تجسد في النمو الهائل الذي شهده بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة تلك الاستثمارات القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية.

5- نظريات عدم كمال السوق والمنظمات الصناعية:

ظهرت العديد من الدراسات النظرية المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والقيام الشركات بالاستثمار خارج حدودها المحلية مثل نظرية الميزة الإحتكارية ونظرية التدويل ونظرية وعدم كمال السوق، حيث أكدت هذه النظريات أن مسألة عدم كمال الأسواق تخلق نوع من التميز للشركات في القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁾.

مضمون النظرية: وفقاً لهذا النموذج فإن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي. حيث أن الشركات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بمزايا لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة كما ينبغي أن تكون هناك عوائق - عدم كمال السوق - تمنع الشركات المحلية من الحصول على المزايا التي تتمتع بها للشركات الأجنبية. هذه المزايا التنافسية تظهر في عدة أشكال منها تميز المنتجات بسبب الفجوة التكنولوجية بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية، وكذا إنخفاض تكلفة الوحدة بسبب إتباع نظام إقتصاديات الحجم أو بسبب التميز الإداري والضريبي ومهارات التسويق التي تتمتع بها الشركات الأجنبية.

(1) رضا عيد السلام ، المرجع السابق ، ص ص 42-43

وكذا هايمر أول من أوضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتماداً على المزايا التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق احتكارية.

أوضح هايمر أيضاً أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتضمن فقط انتقال رأس المال، ولكن أيضاً هنالك التكنولوجيا، وبالتالي فهو يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يترتب عليه آثار تنموية مضاعفة على كل من الدولة والأم والدولة المضيفة.

وجاء بعده كيندلبرج (1969) ليقدم أول دراسة مقارنة لنظريات المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، وفق النهج الذي بدأه هايمر، حيث توصل إلى أنه في ظل المنافسة الكاملة كفاءة الأسواق، لا وجود لاقتصاد خارجي، المعلومات مكلفة، لا وجود لحدود أمام المنافسة) لن يكون هناك استثمار أجنبي مباشر، وستصبح التجارة الدولية هي السبيل الأمثل والوحيد للنشاط الدول لهذا كان طبيعياً أن يؤكد كيندلبرج على أن عدم كمال الأسواق هو شرطة لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁾.

وقد طور كافس هذا النموذج، ليؤكد أن الاستثمار الأجنبي يحدث في صناعات تتميز بهياكل سوقية خاصة .

أوزوا انتقد النموذج الإحتكاري السابق، وأوضح أنه لا يمثل سوى النموذج الأمريكي فقط، والعكس النقيض تمثل في الاستثمارات اليابانية التي تقودها شركات صغيرة ومتوسطة، والتي تركز على الصناعات التي تتمتع فيها الدولة المضيفة بميزة تنافسية، حيث ان الشركات اليابانية تنقل تكنولوجيا كثيفة العمالة والتي من السهل تعلمها، اقتنائها وحتى نشرها بعكس الاستثمارات الأمريكية التي تركز على الصناعات التي تتمتع فيها الدولة الأم بميزة تنافسية دون الدولة المضيفة. وبذلك يرى كوجيما أن النموذج الإحتكاري فشل في تحليل نوع الاستثمارات التي تقودها الشركات اليابانية.⁽²⁾

(¹) رضا عيد السلام ، المرجع السابق ، ص ص 44-45

(²) رضا عيد السلام، المرجع السابق ، ص ص 46-47

نقد النظرية: تشرح نظرية الميزة الاحتكارية جزئياً لماذا يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر ولكنها لا تشرح الحكمة من تفضيل الشركة الدخول في أسواق أجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من إستغلال مزاياها الإحتكارية بوسائل أخرى مثل التجارة الدولية بتصدير منتجاتها، كما أن النظرية لم تأخذ في إعتباراتها الإجراءات التي قد تتخذها الدولة المضيفة لمنع الشركات متعددة الجنسيات من الإحتكار وإستغلال مزاياها، خصوصاً وأن مثل هذه الإحتكارات تهدد بالدرجة الأولى المستثمرين المحليين والصناعات الناشئة في الدول المضيفة والتي تعول عليها في سبيل تطوير هيكلها الإنتاجي وتطوير الصناعات التحويلية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة كهدف طويل المدى.

6- نظرية تدويل الإنتاج:

تعالج نظرية تدويل الإنتاج مشكلة تفضيل الشركات الدخول إلى الأسواق. **مضمون النظرية:** هذه النظرية تركز على فكرة مفادها أن الشركات تأمل في تطوير أسواقها الداخلية وذلك عندما يكون هناك إنتقال يمكن إنجازه بتكلفة أقل داخل إطار الشركة، فنظرية تدويل الإنتاج ترى أن الشركات متعددة الجنسيات تتحرك في إستجابة طبيعية لعدم كمال السوق في الأسواق الدولية للسلع والخدمات، وفكرة تدويل الإنتاج كانت قد قدمت أولاً على يد كايدور سنة (1934) وطورها بشكل كامل بعده كواس (1937).

ويعرف ريجمان تدويل الإنتاج على أنه عملية جعل السوق الدولي داخل سيطرة الشركة حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تعبر الحدود الوطنية لإستغلال المزايا التي تمتلكها الشركة في صورة الحجم الكبير، فمميزات تدويل الإنتاج مبنية على إفتراض أن الشركات متعددة الجنسيات تنمو اعتماداً على إستبدال السوق الخارجي بداخلي. ويمكن أن نستخلص من التعريف أن الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن تكون الأداة أكثر فعالية لعملية الإنتاج الدولي وضرورة توفر شرط عدم كمال

السوق، كما أن فكرة تدويل الإنتاج تطرح فكرة حماية الشركة لأسرارها وبراءات الاختراع التي تمتلكها عن طريق الاستثمار المباشر بدل الأذون⁽¹⁾.

نقد النظرية: رغم أن هذا النموذج يوجد الأسباب - والتي من أهمها تكاليف الانتقال- التي تتخذها الشركات متعددة الجنسيات لإنطلاق نحو الاستثمار خارج الدولة الأم عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه يعتبر غير صالح لتطبيق في الدول النامية لأن الصناعات التي تتركز في اقتصادياتها هي صناعات ناشئة وغير قادرة على تحمل أعباء إنشاء استثمارات جديدة في دول أخرى، حيث تكفي في الغالب بالتصدير كأولى المراحل في سبل تنمية قدراتها الإنتاجية والتسويقية وتعزيز موقعها التنافسي سواء على الصعيد المحلي أو الدولي. كما أن فكرة تدويل الإنتاج ليست قليلة التكلفة لأنها تخلف مشكلات متعلقة بالسيطرة بحيث يرهن نجاح فكرة التدويل توفر الشركة على طاقم إداري كفاء، محترف وملتزم بإستراتيجية ورسالة الشركة، بالإضافة على ذلك فإن تحليل تدويل الإنتاج ثابت وليس متحرك كما تقترض النظرية، حيث تم تطويره فيما بعد على يد جون دينينج من خلال النظرية الانتقائية.

7- نظرية عدم كمال سوق رأس المال (Capital market imperfection) :

تتعامل النظرية مع ميزة لا ترجع إلى شركة بعينها ولكن إلى كل الشركات التي تنتمي إلى منطقة نقدية واحدة.

مضمون النظرية : أوضح أبير أن عدم الكمال في السواق المالية هو السبب في حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، ووفقاً له عندما يكون هناك مخاوف ومخاطر من تغيرات سعر الصرف فإن الشركات من الدول ذات العملة القوية تكون ذات ميزة وتشجيع للاستثمار في الدول ذات العملة الضعيفة، فبعض الشركات من الدولة الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم عوائدها بسعر

(¹) رضا عيد السلام، المرجع السابق ، ص48

أعلى من الشركات العاملة بالدولة المضيفة لأنها تستطيع الإقتراض بسعر فائدة أقل من أسواق رأس المال الدولية، فكلما زادت قوة عملة الدولة كلما انخفضت أسعار الفائدة بتلك الدولة، وعندما تقترض الشركات متعددة الجنسيات فإنها تقترض وفقاً لعملة الدولة الأم.

هذا المنهج القائم على سعر الفائدة كان له تأثير قوي في تفسير الاستثمارات المباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسينات والستينات، وكذا استثمارات ألمانيا الغربية وسويسرا واليابان في منتصف الستينات والسبعينات بسبب قوة عملات هذه الدول⁽¹⁾.

نقد النظرية: يتخلل نموذج ألبير عدة مواطن للضعف فهذا النموذج يناقض مع النمو المستمر للاستثمارات الأمريكية والإنجليزية خلال سبعينات القرن الماضي على الرغم من ضعف الدولار والجنيه الإسترليني، كما أنه يعجز عن تفسير حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول المنطقة النقدية الواحدة مثل الاتحاد الأوربي والأكثر من ذلك أن إفتراض ألبير لا يتماشى مع حقيقة أن معظم فروع الشركات متعددة الجنسيات تحصل على معظم تمويلها من مصادر محلية (بالدولة المضيفة) ، وأن عملية نقل رأس المال لا تعتبر الشكل الرئيسي في عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر وفشلت النظرية في تفسير الاستثمارات المباشرة القادمة من الدول النامية لأنه عادة لا وجود للأسواق رأس المال من الأساس⁽²⁾.

من خلال ما سبق يمكن القول أن هروب الشركات متعددة الجنسيات من المنافسة الكاملة في أسواق الدولة الأم واتجاهها للاستثمار أو نقل بعض أنشطتها الأسواق الدول النامية يمكن أن يحدث في كل أو بعض هذه الحالات:

- حالة وجود فروق جوهرية بين منتجات الشركة المستثمرة والشركة الوطنية أو الأجنبية الأخرى بالدولة المضيفة.

(¹) رضا عيد السلام، المرجع السابق ، ص49

(²) رضا عيد السلام، المرجع السابق ، ص50

- حالة توافر مهارات إدارية، تسويقية وإنتاجية متميزة لدى الشركة متعددة الجنسيات مقارنة بنظيراتها في الدولة المضيفة.
- كبر حجم الشركة وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير والاستفادة من وفورات الحجم.
- التفوق التكنولوجي للشركة متعددة الجنسيات.
- تشدد إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة والتي قد تصعب التصدير إليها ما يتيح الطريق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر لغزو مثل هذه الأسواق.
- الاستفادة من تسهيلات جمركية وضريبية ومالية مقدمة من الدول المضيفة بقصد جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

8- نظرية دورة حياة المنتج (نظرية فيرنون 1966).

ربطت نظرية دورة حياة المنتج القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر مرحلة معينة من مراحل نمو الشركات الاستثمارية أبو بالأحرى نمو منتجها الدولي.

مضمون النظرية: نظرية دورية حياة المنتج كما وضعها رايموند فرنون (Raymond Vernon) سنة 1966 ودرسها فيما بعد كل من ويلز 1961 وهبرش سنة 1967، هي عبارة عن مناقشة للتغيرات المتعلقة بالعوامل التي ترجع إلى موقع النشاط عبر الزمن، فدورة حياة المنتج تقوم على إفتراض أساسي وهو أنه مثل الإنسان فإن المنتجات يتم تصور أنها تبدأ بفكرة (حمل)، فإنتاج (ميلاد)، ثم نضع، ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطي فالإنحدار وأخيراً تموت⁽¹⁾. وحتى تفهم نظرية دورة حياة المنتج من استعراض المراحل التي تمر بها وهي التي اتفقت معظم منظريها على أنها أربع مراحل.

خلاصة الفصل

(¹) رضا عيد السلام، المرجع السابق، ص 51-52

شهد النسق التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر تطورات وتغييرات كبيرة بلورت المفاهيم والأشكال التي يتميز بها الآن. تعددت التعاريف التي أعطيت له بتعدد الأطراف التي يهتما مناقشة موضوعه، ليخلص الجميع إلى الاتفاق على مبدأ أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو كل إمتلاك لكيان أجنبي الأصول، ملكية تامة أو جزئية في دولة مضيفة، وهذا يمنحه حق النظر في تسيير الاستثمار ابتداء من نسبة مقدرة بـ 10% كحد أدنى.

وامتد الجدل إلى أكثر من إشكالية تحديد المفاهيم ليصل إلى محاولة تحليل وتفسير جدوى استثمارات الأجنبية المباشرة، ومدى النفع الذي يعود به على الدول النامية على وجه التحديد، ونوع التنمية التي من الممكن أن تسوقها هذه الاستثمارات إلى الدول المستقطبة به، خاصة مع تسابق الدول النامية لفتح اقتصادياتها لمختلف أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة سعياً وراء تحقيق تنمية طويلة الأجل تكفل لها التخلص من تخلفها، ودعم مساعيها وجهودها في طريق النمو الاقتصادي خاصة والتنمية المستدامة عموماً.

وقد تعددت الآراء ووجهات النظر تحاول حصر الأسباب التي تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى التوجه للاستثمار خارج الدولة الأم، ومدى تأثير ذلك على كل من الدول المضيفة، والشركة الأجنبية وحتى الدولة الأم. فتتوعد الآراء ووجهات النظر بتعدد الاتجاهات التي تناولتها، ومع ذلك تبقى الآراء متباينة على حد سواء يبين المعارضين والمؤيدين. وهو ما يدفع إلى التغلغل أكثر في مختلف جوانب التنمية المستدامة المنشودة، ومدى قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ضمان تحقق هذه التنمية،

الفصل الثالث

النمو الاقتصادي

المبحث الأول:

مفهوم النمو

المبحث الثاني:

أولاً: سمات النمو الاقتصادي

ثانياً: متطلبات النمو

ثالثاً: خصائص النمو الاقتصادي للدول النامية

المبحث الثالث:

نظريات النمو في الفكر الاقتصادي

المبحث الأول

بعض المفاهيم المتعلقة بالنمو

مقدمة :-

إن واقع الدول النامية يوضح بما لا يدع مجالاً للشك أنها تحتاج إلى نمو إقتصادي يخرجها من الوضعية المزرية التي تعيشها، ونعني بالنمو الإقتصادي زيادة الناتج الوطني مع إمكان تحقيق زيادة في مستوى دخل الفرد وبالتالي تحسين الوضع الإجتماعي للأفراد. وفي سياق الحديث عن الدول النامية فإن النمو الإقتصادي الحديث ضرورة التعرف على التنمية الإقتصادية ذلك لكون النمو الإقتصادي في مدلوله يرمي إلى أن الدولة و صلت إلى وضع إقتصادي يمكنها من الإستمرار بشكل تلقائي في توجيه قدر ملائم من فائضها نحو النمو الإقتصادي. أما الدول النامية فإنها تعاني إختلالات هيكلية لا بد من معالجتها حتى ترقى فيما بعد إلى مرحلة النمو الإقتصادي وذلك نتيجة وجود معوقات و كواح تعوق السير الحسن للعمليات الإنتاجية بالدول النامية، ومن هنا نلاحظ الإرتباط الوثيق بين مفهومي النمو و التنمية الإقتصادية ومن أجل فهم معنى النمو الإقتصادي وجب التطرق إلى مفهوم التنمية الإقتصادية ومدى التداخل الحاصل بين المفهومين.

كما سنتطرق في هذا الفصل إلى مقاييس و تصنيف النمو "التنمية الإقتصادية" وتعرض أيضاً نظريات النمو في الفكر الإقتصادي و بلورة مفهوم النمو الإقتصادي عبر مراحل الفكر الإقتصادي⁽¹⁾.

(1)مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية، ص44.

مفهوم التخلف الإقتصادي:

يظهر التخلف الإقتصادي عادة بعد مدة طويلة من النمو ويميزه إنخفاض حجم النشاط الإقتصادي، أي نقص الناتج الوطني، كما يمكن أن يكون التخلف مرافق للتطور الإقتصادي إذا كان معدل إنخفاض الدخل الوطني أقل من معدل إنخفاض السكان.

ويمكن الحكم على بلد ما أنه متخلف من خلال بعض الخصائص وهي :

-إنخفاض متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

-خصائص عناصر الإنتاج.

-خصائص النشاط الإقتصادي

ففي الدول المتخلفة يكون الدخل الفردي الحقيقي ضعيف إضافة إلى إتمام الإنتاج بالإعتماد على اليد العاملة غير المؤهلة، وكذا تركز النشاط الإقتصادي في الزراعة وبيع المواد الأولية .

كما يمكن تشبيه الدول المتقدمة بآلة كل الأفراد فيها يؤدون وظائفهم بصفة متناسقة تسمح بالسير الحسن لهذه الآلة. أما الدول المتخلفة فإن وظائف أفرادها منفصلة نتيجة كونها بلدان مستغلة أو أن قطاعات إقتصادها مستقلة عن بعضها البعض.

1-2- مفهوم النمو الإقتصادي:

يعتبر مفهوم النمو الإقتصادي مفهوماً كمياً يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ويعرّف " النمو الإقتصادي هو الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد⁽¹⁾. كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الإقتصادي والذي هو الزيادة الضرورية للإنتاج وبالتالي نستطيع القول أن النمو الإقتصادي هو عبارة عن محصلة للتوسع الإقتصادي المتتالي. وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج فإنه يأخذ بعين الإعتبار نصيب الفرد من الناتج أن معدل نمو الدخل الفردي.

(1) عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، ص 34 و ص 37..

ووفقاً لما سبق فإن النمو الإقتصادي يتجلى في :

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين

- إرتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو الإقتصادي أن يكون مصاحباً لتقدم إقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان أو أن يكون غير صاحب بتقدم إقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساوياً لمعدل نمو السكان. بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذٍ يكون مصحوباً بتراجع إقتصادي.

مفهوم التنمية الإقتصادية:

النمو هو التحسن الكمي لمجمل الإقتصاد بما في ذلك الموارد والنمو الديمغرافي وإنتاجية العمل وهذا النمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الإقتصادي حتى نضمن إستمراره.

وتعرف التنمية بأنها : سلسلة من التغيرات والتأقلات التي بدونها يتوقف النمو . كما تعرف

أيضاً بأنها " مجموع التغيرات الإقتصادية والإجتماعية المرافقة للنمو .

ويمكن تعريف التنمية على أنها " مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة

معدلات النمو الإقتصادي إستناداً إلى قواه الذاتية، مع ضمان تواصل هذا النمو وتزانه لتلبية حاجيات

أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الإجتماعية (1)

ومن هذه التعاريف يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النمو الإقتصادي، حيث أن

التنمية الإقتصادية تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر انتاج وكفاءتها إجراء تغييرات في

هيكل الناتج. الأمر التي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف القطاعات الإقتصادية. ومنه

نستطيع القول أن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى:

(1) مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر - مرجع سابق

-إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.

-ضمان الحياة الكريمة للأفراد.

-ضمان إستمرارية هذا النمو من خلال ضمان إستمرار تدفق الفائض الإقتصادي، أو المتبقي بعد تلبية حاجات الأفراد والموجه للإستثمار.

1-4- مفهوم التقدم الإقتصادي:

إن قياس النمو الإقتصادي ماهو إلا قياس كلي لزيادة السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة مقارنة بالفترة السابقة. أما التقدم الإقتصادي فهو الزيادة-بين فترة وأخرى- لمتوسط الناتج الحقيقي، متوسط الدخل الحقيقي و متوسط الإستهلاك الحقيقي للسكان.

ويعرّف R.BARRE التقدم الإقتصادي بأنه " نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان⁽¹⁾. ويعبر التقدم الإقتصادي عن" مجموع التحسنات في الميدان الإقتصادي والإجتماعي المرافقة للنمو⁽²⁾ .

1-5- الفرق بين النمو و التنمية:

يعني النمو الإقتصادي مزيداً من الناتج، بينما تتضمن التنمية الإقتصادية زيادته و كذلك تنويعه، فضلاً عن التغييرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الإنتاج، وإذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق مزيد المدخلات التي تؤدي إلى مزيد من الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الكفاية الإنتاجية، فإن التنمية الإقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغييرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج.

(1) (R.Barre, Economie politique, page 91)

(2) Longatte et Vanhove, op cit, p54

فالتنمية إذن أوسع مضموناً من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الإقتصاد الوطني وتسعى لتتويع مصادر الدخل فيه .

ويرى بونيه " أن النمو الإقتصادي ليس سوى عملية توسع إقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات إجتماعية ثابتة و محددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الإقتصادية تقترض تطويراً فعّالاً و واعياً، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الإجتماعية للدولة⁽¹⁾.

أما الدكتور محمد زكي شافعي فيرى أن " النمو يراد به مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أما التنمية فالراجع تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النمو الإقتصادي السريع، بعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة، تراكمية ودائمة، في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن⁽²⁾ وبمأن أي شيء ينمو لا بد أن يتغير فإن التنمية لا تتحقق دون تغير جذري في البنيان

الإقتصادي و الإجتماعي ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البنائي و الدفعة القوية والإستراتيجية الملائمة.فلو أخذنا الإنسان كمثال، فإن الإنسان ينمو من مرحلة الطفولة إلى الشباب أي يزداد من حيث الوزن و الطول وهذا معنى نموه، أما التنمية فتعني التغير في تصرفات الفرد نتيجة التجربة و الخبرات المكتسبة.

(1) محمد مدحت مصطفى-مرجع سابق- ص39.

(2) محمد البناء، التنمية و التخطيط الإقتصادي،مرجع سابق- ص 20.

المبحث الثاني

سمات النمو الإقتصادي

أ-زيادة حجم الإنتاج :

ونقصد به زيادة حجم النشاط الإنتاجي أو التوسع الإقتصادي، ويجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج وكذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي المرافق لزيادة الإنتاج وذلك خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة.

ب-حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم: بما أن هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق ربح لأصحابها فإنه مع مرور الوقت يسعى المستثمر إلى إيجاد طرق تنظيم جديدة تسهل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية، هذا السعي الدائم للمستثمرين يؤدي إلى إتاحة طرق تنظيم جديدة أنجع من التي كانت سائدة من أجل تحقيق فائض أكبر والإستمرار في عملية النمو.

ج-التقدم الإقتصادي: كما سبق لنا تعريف التقدم الإقتصادي بأنه مجموع التحسنات الإقتصادية والإجتماعية المرافقة للنمو الإقتصادي. وبالتالي فإن التقدم الإقتصادي سمة من سمات النمو وإستمراره وتحقيق الغايات الإجتماعية لمجمل الأفراد.

عناصر النمو الإقتصادي:-

تتمثل عناصر النمو الإقتصادي أساساً في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي.

أ-العمل: نعني بالعمل "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان إستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته⁽¹⁾.

(1)محمد مدحت مصطفى- مرجع سابق- ص40

وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها. ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

ب- رأس المال : يعرّف رأس المال بأنه :مجموع السلع التي توجد في وقت معين، في إقتصاد معين⁽¹⁾ . بالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصراً من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الإستثمارات المختلفة المحققة.

ج- التقدم التقني :

التقدم التقني هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالإنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس كميات عناصر الإنتاج.

-أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من عوامل الإنتاج. أي أن التقدم التقني يعني الإستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية. وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج وتحقق النمو والتنمية الإقتصادية.

(¹) برنيه وسيمون، أصول الإقتصاد الكلي ترجمة شمس الدين، ص45

متطلبات النمو الاقتصادية الحديثة للدولة النامي:

1. وفرة الموارد البشرية والمادية:.

تمتلك الدول النامية المعاصره موارد طبيعية اقل بكثير مما تملكه الدول المتقدمة وهي في بداية عملية التنمية الاقتصادية بها بالرغم من ان هناك عدد قليل من الدول النامية تمتلك معروضا وفيرا من البترول والمواد الخام والمعادن ، والتي يزداد الطلب عليها خاصة من قبل الدول المتقدمة الا ان معظم الدول الاقل تقدما ، ويصفه خاصه اسيا التي تضم اكثر من ثلث سكان العالم ، تعتبر فقيره فيما تمتلكه من موارد طبيعية . علاوة على ذلك ، وهي اجزاء من افريقيا وامريكا اللاتينية تتوافر الموارد الطبيعية بصورة غزيرة الا انها تتطلب استثمارات ضخمة من راس المال لاستغلالها¹.

ان مثل هذا التمويل لم يكن سهلا لكي يأتى بدوري التضحية بالإستغلال السياسى والتحكم امام الشركات متعددة الجنسيات القوية التي تمتلكها الدول المتقدمة والتي هى وحدها قادره على الإنتاج الكبير وإستغلال تلك الموارد بكفاءة.

يرى بول رومر ان سكان الدول النامية اليوم هي انهم فقراء لان مواطنيهم ليس لديهم القدرة على تطبيق الأفكار التي استخدمتها الدول الصناعية لتوليد قيمة اقتصادية

- يرى رومر ان الفجوه بين الدول الغنية والدول الفقيرة تنقسم الى مكونين هما:

أ. فجوه مادية وتتضمن المصانع والطرق والآلات الحديثة.

ب. الأخرى فكرية وتتضمن المعرفة عن الاسواق والتوزيع والتحكم فى المخزون، وعقد الصفقات وحث العاملين على العمل.

¹ ميشيل ب توداور-ترجمة أ.د.محمود حسن حسني التنمية الاقتصادية، المملكة العربية السعودية ، دار المريخ للنشر ، 2007م-ص178-181

2. المستويات النسبية لنصيب الفرد من الدخل والنتائج القومي:.

يعيش أكثر من اربع اخماس سكان العالم اليوم فى الدول النامية، وذلك عند مستوى من الدخل اقل بكثير من نظراتهم فى الدول المتقدمة فى القرن التاسع عشر.

. اكثر من 70% من سكان العالم الثالث يعيش عند مستويات متدنية للغاية

. كانت الدول المتقدمة فى بداية نموها الاقتصادى الحديث فى وضع افضل يسمح لهم بميزة ان يكونوا فى وضع مالى قوى نسبيا لان تتسع فجوه الدخل بينهم وبين الدول الاقل حظا، وعلى العكس من ذلك بدأت الدول الاقل تقدماً نموها الاقتصادى فى مستوى منخفض جدا من الدخل.

3. الاختلافات المناخيه :

تقع معظم الدول النامية فى المناطق الإستوائيه والحاره فى حين يلاحظ ان معظم الدول الصناعيه تقع فى المناطق المعتدله مناخاً . وبالتالي نلاحظ ان الظروف المناخيه قد يكون لها تأثير مباشر او غير مباشر على الوضع الاقتصادى لاي دوله فالمناخ شديد الحراره والرطوبة يؤدى الى تدهور التربه الزراعيه كذلك له تأثير على معدل الإهلاك السريع لبعض السلع الضروريه، وكذلك له تأثير على إنخفاض إنتاجيه بعض المحاصيل ،وكذلك له تأثير سلبى على صحة الافراد والحيوانات .فدرجة الحراره المرتفعه قد تؤدى الى ضعف إنتاجيه العاملين وانخفاض إنتاجيه بعض المحاصيل . واخيرا ربما يكون له تأثير قوى على راحة العاملين الامر الذى يؤدى الى إضعاف صحتهم وإنخفاض الرغبه للارتباط بالعمل العضلى¹.

4. حجم السكان وتوزيعهم ومعدلات نموهم:.

نلاحظ هنا ان حجم السكان فى العالم الثالث والكثافه السكانيه هو اختلاف اخر مهم بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدما ،وقبل واثناء سنوات النمو المبكر لها، فان الدول الغربيه كانت

¹ ميشيل توداور-المرجع السابق-ص178-181

خبرتها تؤكد ان ارتفاع او زيادة معدل النمو السكاني لها كانت تنمو ببطء شديد ،ومع استمرار عملية التصنيع فان معدلات النمو السكاني قد زادت في البداية.

5- الدور التاريخي للهجرة الدولية :-

نجد ان هذا الدور يختلف من منطقة لإخرى ومن فترة زمنية لإخرى، وبتتبع الهجرة الدولية تاريخياً ومن بعض الدول مثل ايطاليا ، المانيا وايرلندا خلال فترات المجاعة حدوث ضغط كبير على بقعة الارض الذي تزامن مع إنخفاض الفرص الاقتصادية في المناطق الصناعية الحضرية مما دفع العمالة غير الماهرة من المناطق الريفية لتتجه نحو الدول نادرة العمالة من الدول الأوربية الكبيرة فساهمت في تدعيم اقتصاديات تلك الدول .

فضلا مما سبق فان القوة الاقتصادية أدت الى نمو وزيادة هذه الهجرة بصفة اساسية ولا سيما خلال الخمسينيات من القرن العشرين وبصفة خاصة في الستينيات حدث فائض كبير في العمالة الريفية التي اضطرت للانتقال في اتجاه المناطق التي تعاني من نقص في تلك القوة العاملة وبصفة اساسية في كل من ألمانيا وسويسرا .

فإن اكبر سته مجموعات مهاجرة في الولايات المتحدة جاءت من المكسيك والاتحاد السوفيتي السابق والفلبين وفيتنام وجمهورية الدومينيكان والصين ،في الواقع ينتمون الى الكثير من هذه الدول⁽¹⁾.

16 التجارة الدولية وحفز النمو :-

عادة يشار اليها بإنها محرك النمو الذي أسهم في تحقيق النمو الاقتصادي في العالم المتقدم حاليا ، وذلك خلال القرن التاسع عشر الى القرن العشرين .وفي القرن التاسع عشر كانت دول اوربا وامريكا الشمالية قادرة على المشاركة بشكل فعال في النمو الديناميكي للتبادل الدولي على أساس حرية التجارة الدولية وعادة إنتقال الفائض من العمالة الغير ماهرة .

(¹) ميشيل ب توداور، المرجع السابق ، ص 178 - 181

أما في الوقت الراهن فإن وضع كثير من الدول الأقل نمواً باستثناء دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ، نجد ان الدول النامية غير البترولية تواجه صعوبات شديدة عند محاولتها تحقيق النمو الاقتصادي استنادا على التجارة العالمية .

علاوة مما تقدم فإن السبق الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة على الدول الأقل تقدما ناهيك عن قدرتها على الحصول على التمويل الدولي بشكل افضل وحيثما استطاعت الدول النامية تحقيق النجاح في انتاج بعض السلع بصورة تنافسية (مثل المنسوجات ، الملابس ، الأحذية وبعض المصنوعات الخفيفة)، فإن الدول المتقدمة تلجأ الي القيود الجمركية القادمة من الدول النامية لتقليل حدة المنافسة .

7- العلوم الاساسية والبحوث التكنولوجية والمقدرة على التطوير:-

لعبت دورا كبيرا في خبرة النمو الاقتصادي الحديث للدول المتقدمة. وحتى اليوم تركز عملية البحوث والتطوير بالدول الغنية .فاكثر من 90% من الإنفاق على البحوث والتطوير في كل العالم تنفق من قبل الدول المتقدمة لحل المشاكل الاقتصادية والتكنولوجية المتعلقة بأولوياتها الاقتصادية ومواردها . فالدول النامية او الاقل نموا لديها موارد مالية ولاتملك المعرفة التكنولوجية والعلمية في الوقت الحالي ولكي تستفيد منها اعتمدت على التكنولوجيا الأجنبية يمكن ان يخلق ويخلد الثنائية الاقتصادية الداخلية .

وعلى العكس نجد ان الدول المتقدمة حاليا عندما اقدمت على عملية التنمية والنمو مبكرا كانت سباقا تكنولوجياً وعلمياً في العالم (1).

(1) .ميشيل ب توداور، المرجع السابق ، ص 178- 181

8- الاستقرار والمرونة فى المؤسسات الإجتماعيه والسياسية:-

إن الاختلاف الأخير بين الخبرة التاريخية فى الدول المتقدمة والوضع الحالى فى الدول النامية مرتبط بطبيعة المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاختلاف انهم من قبل الثورة الصناعية كانت الدول المتقدمة عبارة عن دولة قومية موحدته قادرة على تنفيذ السياسات القومية استنادا الى وجود اتفاق عام على الاتجاه نحو التحضر. وعلى العكس بالنسبه لدول العالم الثالث فان بعض المفاهيم مثل الرشد والتفكير العلمى... الخ ونجدها غير متأصله، ويستثنى من ذلك النخبة المتعلمة الحاكمة. ومع انتشار التكنولوجيا المتقدمة والتوسع فى الإتجاه نحو العالمية وتدفق رؤوس الأموال مع نهاية الحرب الباردة من المفترض ان يكون له دور كبير على النمو الاقتصادى . وكانت خطورة تدفق هذه الاموال الساخنة واضحة بصورة اكبر بعد التخفيض المفاجئ فى قيمة العملة المكسيكيه (البيزو) فى ديسمبر من العام 1994. حيث تم سحب اموال طائلة من قبل المستثمرين الأجانب وايضا من دول امريكا اللاتينية. حيث تدفقت الأموال من الخارج وحدثت منافسة كبير فى تخفيض العملة المحلية والزعر الاقتصادى لدول شرق اسيا .

وقد وجدو ايضا ان التحول من الدكتاتوريه الى الديمقراطية ، وما يصاحبها من ضغوط هائلة من تنافس جماعات المصالح التى تؤدى الى تباطؤ النمو الاقتصادى ولكن فى الأجل الطويل قد تحقق معدلات نمو اقتصادية أعلى مما تحققه النظم الدكتاتوريه.

3- خصائص النمو الاقتصادى للدول النامية

حدد المجلس الاقتصادى والإجتماعى للأمم المتحدة (ESCOSOC) عام 2000 ثمانية واربعين بلدا من بلدان العالم الثالث على انها بلدان اقل نموا منها ستة أقطار عربيه هى جيبوتى وموريتانيا والسودان وجزر القمر والصومال واليمن¹. وقد بلغ عدد سكان هذه الأقطار عام 1998

¹ عبد المجيد شهاب أحمد -الاستثمار الأجنبي المباشر والأقطار العربية أقل نمواً دراسة تحليلية

حوالى 58.2 مليون نسمة وهو يعادل حوالى 8.5% من سكان البلدان الأقل نمواً والذي بلغ ذلك فى عام 1998 (613.5 مليون نسمة) ويعادل حوالى 21.7% من مجموع سكان الأقطار العربية الذى بلغ فى عام 1998 حوالى 267.4 مليون نسمة. وقدعد المجلس الاقتصادي والإجتماعي هذه البلدان على انها بلدان أقل نمواً بناء على ثلاثه مقاييس هى، نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، وضعف الموارد البشرية والبنى التحتية، وإنخفاض مستوى التنوع . ويهدف المجلس من وراء هذاالتحديد اعطاء الأولويه لهذه البلدان عند التعامل معها فيما يتعلق بالتنمية والقضاء على حالة الفقر. وبالرغم من الإختلافات والواسعه بين هذه البلدان وخاصة فى المساحة وحجم السكان والموارد الطبيعية الا انها تشترك جميعا بصفات مشتركة أهمها (1) :

اولا: انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى:

لقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى الاقطار العربية الاقل نمواً. عام 1998 حوالى 291.4 دولار، وهو يعادل 13.8% من متوسط العام لنصيب الفرد من الناتج المحلى للأقطار العربية والذي بلغ فى العام نفسه 2090 دولار كذلك يعادل 23.1% من مثيله فى البلدان النامية والذي بلغ فى العام نفسه 1260 دولار و 1.06% من المتوسط العام لنصيب الفرد من الناتج المحلى فى البلدان المتقدمة والذي بلغ 27402 دولارا ولم يقتصر الأمر على إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى وانما تعدها الى إنخفاض معدلات نموه وان لم تكن هذه المعدلات السالبة فى بعض السنين ، ففى خلال المده 1990-1980 حققت كل من جيبوتى وموريتانيا والصومال والسودان وجزر القمر نمو سالباً بلغ متوسطه -4.6% و-2.7% و-0.5% و-2.1% و-0.3% على التوالى في حين حققت كل من الدول النامية والدول المتقدمة معدلات نمو موجب بلغ متوسطها خلال المده نفسها 2.2% و2.4% على التوالى ،امافى المده 1998-1990 فقد حققت هذه

(1) عبد المجيد شهاب- المرجع السابق-دراسة تحليلية - ص 34

الأقطار [باستثناء جزر القمر واليمن وحققنا نمواً سالباً -3.0% و-1.0% على التوالي] حيث بلغ في كل من جيبوتي وموريتانيا 2.7% و-1.3% على التوالي حيث بلغ متوسطه في البلدان النامية 3.1%، والسودان هو القطر الوحيد من الأقطار العربية الأقل نمواً حقق معدلات نمو خلال المدة نفسها يفوق المعدلات التي حققتها البلدان النامية حيث بلغ متوسطه 5.8%. ويعود تراجع اوتباطؤ معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الإقطار الى سببين اساسيين هما:

1- إرتفاع نسبة الزيادة السكانية:

تميزت الأقطار العربية الأقل نمواً بإرتفاع نسبة الزيادة السكانية حيث بلغ متوسط نسبة هذه الزيادة خلال المدة 1980-1990 في جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان واليمن 3.1% و-6.4% و-2.7% و-2.9% و-2.6% و3.4% على التوالي وهو أعلى من متوسط نسبة الزيادة في البلدان النامية والبالغة 2.1% وبلغ هذا المتوسط خلال المدة 1990-1998 في جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان واليمن 2.3% و-2.8% و-2.0% و-2.0% و-4.9% على التوالي وهو أعلى من المتوسط الذي تحقق خلال هذه الفترة في كل من البلدان النامية والدول المتقدمة والذي بلغ 1.7% و-0.7% على التوالي¹.

2- إنخفاض وتقلب معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي:

تشير الأرقام المتاحة عن معدلات النمو في الأقطار العربية الأقل نمواً ان هذه المعدلات شهدت تقلبات عنيفة، ففي الوقت الذي حققت به جيبوتي معدلات للنمو عام 1990 حققت معدلاً للنمو بلغ 0.2% قفز عام 1995 الى 10.9% ثم إنخفض الى 4.8% عام 1998 ثم الى 3.7% عام 1999، وفي جزر القمر كان معدل النمو خلال المدة 1980-1990 سالباً حيث بلغ 0.3% وفي المدة 1998-1990 تراجع بدرجة اشد حيث بلغ 3.3% وفي جيبوتي نجد ان معدلات نمو ناتجها المحلي

¹ عيد المجيد شهاب أحمد-المرجع السابق

1995 كان سالباً حيث بلغ 3.6%، ومع انه تحول موجباً عامي 1998 و1999 الا ان معدلات الزيادة كانت متواضعة جدا حيث بلغت 0.8% و-1.3% على التوالي ،لقد كان السودان هو القطر الوحيد من بين الأقطار العربية الأقل نمواً الذي حقق عامي 1998 و1999 معدلات نمو موجبة وعالية بلغت 6.0% سنويا وهي أعلى من معدلات النمو في البلدان النامية الاخرى والتي بلغت 3.5% و-3.8% في هذين العامين ، وغالباً ما يعود السبب الأساسي في هذه التقلبات الى ان هذه الأقطار تعتمد بشكل أساسي على القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي (كما سنري لاحقا) الذي تميز حجم إنتاجه بالتقلبات العنيفة في مثل هذه الاقطار بسبب النقص الكبير في الوسائل والأساليب العلمية المستخدمة في العمليات الإنتاجية التي تزيد من قدرة التحكم في حجم الإنتاج كما هو الحال في الدول المتقدمة ،ان عدم استخدام هذه الوسائل والأساليب في البلدان النامية يجعل انتاج القطاع الزراعي اكثر تأثراً بالظروف الجوية وبالأضرار والأفات الزراعي.

خلاصة القول ان معدلات النمو في الناتج المحلي التي حققتها هذه الاقطار خلال المدة 1980-1999 ان لم تكن سالبة فهي متواضعة .

ثانياً: انخفاض مستوى التنوع الاقتصادي:

تتسم الأقطار العربية الأقل نمواً بإنخفاض مستوى التنوع الاقتصادي وسمات هذا الانخفاض هي مايلي⁽¹⁾:

1- ارتفاع نسبة مشاركة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للأقطار العربية الأقل نمواً فقد تراوحت عام 1980 ما بين 30% و68% (باستثناء جيبوتي) في حين بلغت هذه النسبة في البلدان النامية 16% فقط. اما في عام 1998 فقد تراوحت هذه النسبة ما بين 18% و65% في حين بلغت في البلدان النامية الاخرى 14%.

(¹) عبد المجيد شهاب أحمد-المرجع السابق-ص36

2- إستوعب القطاع الزراعي فى هذه الأقطار عام 1980 بنسبة تراوحت ما بين 62% و72% من عدد العاملين فى حين بلغت هذه النسبة فى البلدان النامية 66% اما فى 1998 تراوحت هذه النسبة فى الأقطار العربية الأقل نمواً ما بين 53% و72% فى حين بلغت فى البلدان النامية 57%.

3- ساهم القطاع الصناعى فى الأقطار العربية الأقل نمواً الناتج المحلى الإجمالى عام 1980 بنسبة تراوحت ما بين 5% و13% فى حين بلغت هذه النسبة فى البلدان النامية 12% وفى عام 1998 تراوحت هذه النسبة ما بين 5% و11% فى حين بلغ فى البلدان النامية 12%.

4- استوعب القطاع الصناعى فى هذه الأقطار نسبه من العاملين تراوحت عام 1989 ما بين 2.9% و11% من مجموع العاملين ، اما عام 1999 فقد تراوحت ما بين 5.6% و12.7% .

وقد انعكس إنخفاض مستوى التنوع الاقتصادى على طبيعة وخصائص صادرات هذه الاقطار ،حيث تشكل أعلى ثلاث سلع من صادرات اليمن نسبة 95.6% من قيمة صادراتها و89.1% من قيمة صادرات موريتانيا 86.4% من قيمة صادرات السودان و79.6% من قيمة صادرات الصومال كما ان 90% من قيمة الصادرات تحت سيطرة دول قليلة .وقد انعكس ذلك على معدل التبادل التجارى الذى ظل 100% طيلة عقد التسعينات، أما عن ارتفاع نسبة العاملين فى القطاع الزراعى فانها تعبر عن البطالة المقنعة التى يتصف بها هذا القطاع فى الأقطار العربية الأقل نمواً⁽¹⁾ .

ثالثاً: ضعف الموارد البشرية والبنى التحتية :

إن السمة البارزة للأقطار العربية الأقل نمواً هو ضعف الموارد البشرية والبنى التحتية ،وتبين ذلك جلياً من خلال ترتيب هذه الأقطار عالمياً بموجب مؤشر التنمية البشرية حيث احتلت الصومال عام 1999الموضع رقم 172 ثم جيبوتي 157 تليها موريتانيا 149 واليمن 148 ثم السودان 142 مما يدل علي ضعف هذه الموارد ولايخفى ما لهذه الموارد والبنى من تأثير علي التطور الاقتصادي وما

(¹) عبد المجيد شهاب أحمد-المرجع السابق-ص37

للتطور الاقتصادي من تأثير عليها ،فعلي سبيل المثال مازال سكان الريف يشكلون نسبة تتجاوز 70% من مجموع السكان كما هو الحال في الصومال، وأن نسبة وفيات الاطفال تصل اكثر من 10% في كل من جيبوتي وموريتانيا والصومال، اما متوسط العمر المتوقع هو اقل من 60 سنة بل بلغ في الصومال 39 سنة فقط ،في حين وصل في البلدان الناميه 65 سنة، اما عن عدد خطوط الهواتف فكانت اقل من هاتفين في الصومال واقل من ستة هواتف في موريتانيا والسودان واقل من خمسه هواتف في جيبوتي واليمن لكل الف نسمة في حين بلغت بقية البلدان الناميه 58 هاتفا لكل الف نسمة ،ان عدم وجود نظم اتصالات رخيصه ومتطوره في الأقطار العربيه الأقل نمواً يسبب هامشيه هذه الأقطار في الاقتصاد العالمى الذى يشهد نمو اهمية الإتصالات والمعلومات التكنولوجيه فى كل النشاطات الاقتصاديه ونفس الشئ يمكن ان يقال عن المواصلات فى هذه الأقطار التى تشكو من تخلف شديد يكشف عن تخلف عن البنيه الارتكازيه التى هى اساس تراكم راسمالي يفضى الى تحقيق تنمية وطموحه⁽¹⁾.

رابعاً: تسود فى هذه الأقطار النزاعات:

تعانى معظم الأقطار العربيه الأقل نمواً مشاكل واضطرابات وحروباً أهليه وخاصة الصومال والسودان واليمن مما اوجد حالة عدم الاستقرار السياسى وخصوصا فى عقد التسعينات، وقد اثرت هذه الحاله على جميع المجالات وخاصة المجال الاقتصادي وعلى الأخص على الإستثمار الأجنبى المباشر، فعلى سبيل المثال إنخفض حجم الإستثمار الأجنبى المباشر فى اليمن من 897 مليون دولارا عام 1993 الى 11 مليون دولارا عام 1994 ثم تحول سالبا فى السنوات 1995 و1996 و1997 بسبب الحرب الأهليه وما ترتب عليها من نزاعات وحاله عدم الاستقرار .

(1) عبد المجيد شهاب أحمد-المرجع السابق ص 38

خلاصة ماتقدم:

هو ان الأقطار العربية الأقل نمواً تعاني من إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يرجع الى تدن إنتاجها المحلي بسبب إختلال بنيانها الاقتصادية التي تبدو مظهرها في إرتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي وفي العمالة مع إنخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في كل من الناتج المحلي والعمالة، كما تعاني الأقطار العربية الأقل نمواً من تباطوء معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعود الى تواضع معدلات نمو هذا الناتج والى ارتفاع معدلات النمو السكاني (1).

(1) عبد المجيد شهاب أحمد-المرجع السابق- ص 40

المبحث الثالث

نظريات النمو في الفكر الإقتصادي

1-عناصر النمو الكلاسيكي:

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدام سميث وديفيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء التجار حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من ستيوارت مل حول الأسواق و روبيرت مالتوس حول السكان⁽¹⁾، ويمكن حصر عناصر النظرية الكلاسيكية في النمو في مايلي :

أ- سياسة الحرية الإقتصادية :

نادى الإقتصاديون الكلاسيك بضرورة الحرية الفردية و أهمية أن تكون التجارة حرة مع سيادة المنافسة الكاملة و البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الإقتصادية و أن اليد الخفية هي التي تدفع بالدخل الوطني نحو القمة.

ب-التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم :

إعتبر الكلاسيك التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم الإقتصادي لذلك أكدوا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات، كما أن الرأسماليون و ملاك الأراضي هم وحدهم القادرون على تحقيق ذلك الإدخار عكس العمال الذين تميل أجورهم للإستقرار عند مستوى الكفاف، وبالتالي فإن دخولهم المنخفضة لاتمكنهم من تحقيق نسبة مدخرات ذات أهمية تذكر .

ج-الربح هو الحافز على الإستثمار:

يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين على إتخاذ قرار الإستثمار وكلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي و الإستثمار.

(1) محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد -مرجع سابق-ص69

د- ميل الأرباح للتراجع:

تميل الأرباح للتراجع مع التقدم نظراً لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي، ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين، بينما يرى ريكاردو أن إرتفاع الأجور و الربح الذي يتحقق بسبب إرتفاع أسعار المحاصيل الزراعية يحدث تراجعاً في الأرباح.

ه- حالة السكون:

اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الإستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي ذلك أنه ما إن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الإقتصادي وتقوده إلى حالة السكون. أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة والذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية .

وقد عبّر ميل عن نفس الفكرة عندما أثار أنه في حالة غياب التحسينات الفنية في الزراعة، وارتفاع معدل السكان عن معدل التراكم الرأسمالي، فإن مستوى الأرباح يبدأ في التراجع و يصل الإقتصاد إلى حالة السكون، و لكنه كان مرحباً بها على أساس أنها ستقود التحسينات في توزيع الدخل و تحسين ظروف العمل حتى يتم التحكم في عدد العمال. في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود " Stagnation " هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي لأرباح نحو التراجع وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، وعندما يحدث هذا فسوف يتوقف التكوين الرأسمالي، ويستقر عدد السكان و تسود حالة من السكون⁽¹⁾.

(¹) مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص70-73

و- الإنتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

أ- تجاهل الطبقة الوسطى :

تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين (بما فيهم ملاك الأراضي)، والعمال و

تتجاهل بالتالي دور الطبقة الوسطى التي تقدم إسهامات أساسية في عملية النمو الإقتصادي .

ب- اعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا، ويرجع ذلك إلى الافتراض الكلاسيكي بأن المعارف الفنية من

المعطيات و أنها لا تتغير مع الزمن.

ج- القوانين غير الحقيقية: تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال ريكاردو و مالتوس

على أن النتيجة الحتمية للتطور الرأسمالي هي الكساد.

د- خطأ النظرة للأجور والأرباح: في الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف كما أن

الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.

و- عدم واقعية مفهوم عملية النمو حيث إفتترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود

تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، أي أن الكلاسيك إفترضو حدوث بعض النمو في شكل

ثابت و مستمر كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيراً مقنعاً لعملية النمو

الإقتصادي كما هو عليه اليوم.

2- نظرة ماركس للنمو:

تتلخص نظرية كارل ماركس في النمو في العناصر التالية:

-مفهوم فائض القيمة

-التطور نحو الرأسمالية الإحتكارية

-السير نحو رأسمالية الدولة

حيث يعرف ماركس فائض القيمة الحقيقية وفائض القيمة الكامن، ويقصد بفائض القيمة الحقيقي زيادة الإنتاج عن حاجة الإستهلاك أي ما هو مخصص للإستثمار. أما فائض القيمة الكامن فهو ذلك الفائض الناتج لما يكون النظام الإقتصادي في أسمى عطائه.

ويرى أن التسيير المركزي للإقتصاد بغية تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الكامن لها وذلك يعني الإستعمال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة.

وحتى تحقق المؤسسات أكبر فائض قيمة ممكن فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة والوصول إلى الإنتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الإنتاج ويؤدي ذلك إلى تركز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين وبالتالي لاتستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة وينجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الإحتكارية وهو ما يدعم هذا النظام. كما يرى ماركس أنه بعد هذه المرحلة يجب أن تتضمن الدولة هذا الفائض الإقتصادي، حيث تتبأ ماركس أنه بعد المرحلة التنافسية فإن النظام الإقتصادي الرأسمالي يقتضي تدخل الدولة.

والدولة بفضل نفقاتها العامة تساعد على فتح مناصب عمل جديدة وتساعد الرأسماليين من جهة أخرى بواسطة النفقات العسكرية وما تتيحه من مستعمرات تعتبر فرصة مواتية لإستثمار الفائض المحقق من طرف الرأسماليين، وحتى يحقق الرأسماليين أعلى فائض ممكن فإنهم يستخدمون البطالة كسلاح من أجل رفع الغبن عنهم وهو ما يؤدي بالمجتمع إلى الدخول في مرحلة جديدة من مراحل التطور⁽¹⁾.

ويقصد كارل ماركس بالتطور ، الرقي الذي يشمل في طياته التطور والنمو الإقتصادي.

وقد أعيب على ماركس إهماله للطلب ودوره في تحديد القيمة وإقتضاره فقط على العمل كمحدد للقيمة. كما أن واقع الدول الرأسمالية اليوم ينافي ماذهب إليه ماركس من أن أجور العمال سوف تتجه إلى

(¹) مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص74

الإخفاض، فنجد أجور العمال تتزايد في الدول المتقدمة وذلك لم يؤثر على الفائض المحقق بها. بالإضافة إلى تنبأ ماركس بزوال الرأسمالية عن طريق الثورة العمالية وحلول الاشتراكية محلها كان تنبؤاً عكسياً.

3- نظرية شومبتر "Schumpeters" للنمو الإقتصادي:

تصنف نظرية شومبتر ضمن نظريات النمو النيوكلاسيكي، ولكنه تميز بأنه يعطي إهتماماً خاصاً للمنظم و الدور الذي يقوم به من خلال عملية التجديد⁽¹⁾، وتتعلق نظرية شومبتر من إفتراض وجود إقتصاد يتميز بالمنافسة الكاملة و لكن في حالة توازن راكد أو التدفق الدائري الراكد كما أسماها، ففي حالة التدفق الدائري يتم إنتاج نفس المنتجات كل سنة و بنفس الطريقة أي أنه تيار يتم تغذيته من تيارات مستمرة من القوة العاملة و الأرض. و يفترض شومبتر أن ثمة فرص جديدة سوف تظهر أمام المنظمين لإدخال تغييرات في الطرق التي تمزج بها عوامل الإنتاج أو تنظم بها الصناعة، وتتلخص نظرية شومبتر للنمو الإقتصادي في النقاط التالية :

أ-الإبتكارات:

وتضم عدة عناصر مثل : إدخال منتج جديد، طريقة جديدة في الإنتاج، فتح سوق جديدة، توفير مصدر جديد للمواد الخام و المواد النصف مصنعة، إقامة منظمة جديدة لأي صناعة. وتتمثل الإبتكارات حسب شومبتر في "إدخال منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هو موجود بما يقود إلى تطور⁽²⁾ .

(1) عبد الرحمن يسري أحمد، النظرية الإقتصادية الكلية، ص33.
(2) محمد البناء، التخطيط و التنمية الإقتصادية، جامعة المنوفية ، ص 63.

ب- دور المبتكر:

يعطي شومبيتر دور المبتكر المنظم وهو شخص قادر على تقديم شيء جديد تماماً فرغم أنه لا يوفر أرصدة نقدية إلا أنه يحول مجال استخدامها. تحذوه في ذلك عدة دوافع منها: الرغبة في خلق مملكة تجارية خاصة، الرغبة في الانتصار، السعادة الناجمة عن استخدام القدرات الشخصية. وكما يقول شومبيتر " فإن المبتكر أو المنظم يحتاج إلى وجود قدر من المعارف الفنية غير المستغلة يكون قادراً على استخدامها⁽¹⁾.

ج- دور الأرباح:

إن دافع المبتكر هو تحقيق الأرباح، و وفقاً لشومبيتر فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج أي لا توجد أرباح و تظهر الأرباح نتيجة للتغيرات الديناميكية الناجمة عن الابتكارات.

د- كسر التدفق الدائري:

يتم كسر التدفق الدائري حسب شومبيتر من خلال الابتكار في شكل منتج جديد بواسطة المنظم من أجل تحقيق الأرباح، وبمجرد ما يصبح الابتكار مربحاً يتهافت المنظمين الآخرين على إنتاج هذا المنتج الجديد.

هـ- العملية الدائرية:

إن تمويل الإستثمارات من الإئتمان المصرفي، يؤدي إلى زيادة الدخول كما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية. ومع ظهور المنتجات الجديدة ينقص الطلب على المعروضات من السلع القديمة وهذا يؤدي إلى تقلص تلك المشروعات و خروجها تدريجياً. وعند بداية المبتكرون في تسديد القروض من الأرباح فإن المعروض النقدي سوف ينكمش و تميل الأرباح نحو الإنخفاض.

(2) محمد البناء، المرجع السابق، ص 64

وقد قال شومبتير بوجود موجات طويلة من المد والجزر فكل موجة من الرواج تأتي مصحوبة بالإكتشافات وعندما تنتهي موجة الرواج يعود الإقتصاد إلى حالة السكون وعندئذ يبدأ بعض المنظمين في تقديم إبتكارات جديدة و يحدث الإزدهار مرة أخرى.

4- النظرية الكينزية للنمو :

يرى كينز أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل و بالتالي فإنه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي، كما يتوقف حجم التشغيل على الطلب الفعلي والذي يتحقق عند تساوي الطلب الكلي والعرض الكلي، ويتكون الطلب الفعلي من الطلب على الإستهلاك والطلب على الإستثمار، أي أن الفجوة ما بين الدخل والإستهلاك يتم ملؤها بالإستثمار.

يعتمد الدخل والتشغيل أساساً على مستوى الإستثمار والذي يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الإستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي و تعطي بالصيغة التالية :

التغير في الدخل = المضاعف × الزيادة في الإستثمار

وبالتالي فإنه من أجل تحقيق زيادات كبيرة في الدخل و التشغيل لابد من ضخ دفعات أكبر من الإستثمارات. ولقد حصر كينز الشروط الضرورية للنمو الإقتصادي في القدرة على التحكم في السكان، التصميم على تجنب الحروب الأهلية، الإصرار على التقدم العلمي، معدل التراكم ومنه يتضح أن كينز لم يقدم نموذجاً منتزماً للتنمية الإقتصادية وترك مهمة ذلك لمن أطلق عليهم اللاحقون من أمثال هارود دومار، جون روبنسون وغيرهم كما لم تتعرض النظرية الكينزية لتحليل مشاكل الدول النامية بل إنصب إهتمامها على الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة¹.

¹ محمد البناء-المرجع السابق ص95

5- نظرية روستو "مراحل النمو الإقتصادي"

لقد وضع روستو مراحل معينة لعملية النمو الإقتصادي حيث قال في كتابه " مراحل النمو الإقتصادي"، " أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدتها التاريخ الحديث"⁽¹⁾ وتتمثل هذه المراحل في: 1-مرحلة المجتمع التقليدي، 2-مرحلة التهيؤ للإنتلاق، 3-مرحلة الإنتلاق، 4-مرحلة النضوج، 5-مرحلة الإستهلاك الوفير .

- مرحلة المجتمع التقليدي:

اين تكون الدول شديدة التخلف و يتسم إقتصادها بالطابع الزراعي التقليدي ويستعمل أهلها وسائل بدائية للإنتاج، كما يلعب نظام الأسرة و العشيرة الدور الرئيسي في التنظيم الإجتماعي. ومن مظاهر هذه المرحلة تمسك المجتمع بالتقاليد وتفشي الإقطاع و انخفاض مستوى الإنتاجية، و ضعف نصيب دخل الفرد من الناتج الوطني ويعتقد روستو أن هذه المرحلة تكون طويلة نسبياً و تتميز بالبطء الشديد.

2-مرحلة التهيؤ للإنتلاق:

وهي فترة إنتقالية بين مرحلة المجتمع التقليدي و مرحلة الإنتلاق وفيها تكون الدولة متخلفة أيضاً لكنها تحاول كسر الجمود الذي يخيم على المجتمع. ومن مظاهر ذلك إستبعاد وسائل الإنتاج القديمة وجلب الوسائل الحديثة وقيام الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة، كما يعتبر روستو ظهور طبقة من المفكرين تخرج على إطار التفكير التقليدي للمجتمع أمر ضروري في هذه المرحلة .

(1) كمال بكري، التنمية الإقتصادية، بيروت، ص16.

3-مرحلة الإنطلاق:

وفيها تسعى الدولة جاهدة من أجل القضاء على أسباب تخلفها و الإنطلاق نحو التقدم عن طريق زيادة مواردها الإقتصادية وإحداث تغيير في أساليب الإنتاج والتوزيع و إنشاء الصناعات الثقيلة والنهوض بالزراعة والخدمات، ومن مظاهر هذه المرحلة أن يفوق معدل الإستثمار معدل نمو السكاني. ويعتقد روستو أن هذه المرحلة تكون قصيرة نسبياً و يتم خلالها تحول الإقتصاد الوطني تحولاً كبيراً يجعل عملية النمو بعد ذلك تتم تلقائياً وبطريقة أوتوماتيكية. وتعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل بإعتبارها مرحلة الجهد الشاق و العمل المتواصل من أجل خلق نهضة إقتصادية .

4-مرحلة النضوج:

تكون الدولة في هذه المرحلة قد إستكملت نمو قطاعاتها بشكل متوازن و زيادة الإستثمار فيها عن الإستهلاك. ومن مظاهرها قيام الصناعات الأساسية كالحديد والصلب و الصناعات الكهربائية وإزدهار حركة التجارة الخارجية ونضوج المجتمع فكرياً وفنياً وزيادة متوسط دخل الفرد فيه.

5-مرحلة الإستهلاك الوفير:

وفيها تكون قد بلغت درجة كبيرة من التقدم و يزيد إنتاجها عن حاجتها و يعيش سكانها عند مستوى عالي من الرخاء. ومن مظاهر هذه المرحلة إرتفاع متوسط إستهلاك الفرد العادي من السلع الإستهلاكية وخاصة المعمرة منها كالسيارات والثلاجات- وغيرها- وزيادة أيضاً متوسط الدخل الفردي. ويرى روستو أن الدولة التي فيها سمات المرحلة الأولى و الثانية فهي دولة متخلفة إقتصادياً، أما إذا كانت لديها سمات المرحلة الثالثة فهي دولة متوسطة أي لاهي متقدمة تماماً ولاهي متخلفة، أما التي تضعها مظاهر حياتها الإقتصادية في المرحلتين الرابعة و الخامسة فهي دولة متقدمة مع إختلاف درجة التقدم¹ .

¹كمال بكري-المرجع السابق ص17

6- نظرية النمو المتوازن و الغير متوازن:

أ-نظرية النمو المتوازن:

يفسر معنى النمو المتوازن بأوجه مختلفة، "فهو يعني عند البعض الإستثمار في قطاع راكد من أجل دفعه إلى جانب القطاعات الأخرى، وعند البعض الآخر الإستثمار الواسع و المتزامن في جميع القطاعات و الصناعات، فيما يعني عند آخرون التنمية المتوازنة ما بين الصناعات التحويلية والزراعة." ^[1] وبالتالي فإن مفهوم التنمية المتوازنة تقتضي التناسق في التنمية بين مختلف القطاعات في الإقتصاد الوطني حتى تنمو هذه القطاعات معاً.

ويعتبر روزنشتين رودان أول مع عالج نظرية النمو المتوازن في مقاله سنة 1943 عن التصنيع في أوروبا الشرقية لكن دون إستخدام هذا المصطلح. وقال أن خلق قطاع صناعي متكامل في هذه الدول يجب أن يتم مثل كتلة واحدة، وعندما يتم التخطيط لمجموعة من الصناعات في آن واحد وفقاً لنا تجها الحدي الإجتماعي فإن معدل نمو الإقتصاد الوطني يكون أكبر من الحالات الأخرى، وذلك يعود إلى أن المنظم الفردي يهتم بالنتائج الحدي الخاص فقط.

ويعطي رودان مثلاً عن "مصنع الأحذية الذي يشغل عمال كانوا في حالة بطالة، فإن هذا المصنع يستمر في الإنتاج إذا أنفق العمال أجورهم في شراء الأحذية"، وهذا غير ممكن و بالتالي كان لزاماً إقامة عدد من الصناعات الإستهلاكية في نفس المنطقة يضمن توفير طلب متبادل على مختلف المنتجات، ذلك ما يقلل من مخاطر تراكم المخزون و يزيد في نجاح عملية التصنيع.

ويذهب نيركسه في نفس الإتجاه و يرى أنه لا بد من إدخال تغيير في الإقتصاد لزيادة الإنتاجية و القوة الشرائية، لأن عمال مصنع الأحذية لا ينفقون كل دخولهم على الأحذية و كذلك الحال فإن

(1) أم البناء، التخطيط و التنمية الإقتصادية، مرجع سابق ص 104-106

الأفراد العاطلين لن يشترون أحذية إلا إذا حققوا إحتياجاتهم الأساسية للبقاء معنى ذلك أن الصناعة الجديدة يجب أن تجد سوق تصرف فيه و إلا كانت فاشلة .

كيفية توسيع نطاق السوق:

حسب نيركسه فإن تنفيذ قدر كبير من الإستثمارات على نطاق واسع من الصناعات هو السبيل إلى توسيع نطاق السوق، فإستخدام أدوات أكثر تقدماً في عدد من المشروعات المتكاملة وتكون كل واحدة منها مستهلكاً للأخرى.

ووفق هذه النظرية فإن " برامج التنمية يجب أن تحقق نمواً متوازناً لجميع قطاعات الإقتصاد الوطني، بغرض تحقيق توازن مناسب بين الصناعة والزراعة وبين الإنتاج للسوق المحلية والإنتاج للتصدير"⁽¹⁾.

الانتقادات الموجهة للنظرية:

من بين الإنتقادات الموجهة للنظرية:- أن تكلفة هذه الإستثمارات الواسعة تزيد عن إمكانيات الدول النامية فمالم تستطيع القيام به على مراحل يمكنها أن تقوم به مرة واحدة وهذا تناقض .

- أنها قابلة للتطبيق في مرحلة لاحقة للنمو أكثر من قابليتها لتحريك الإقتصاديات الراكدة.

- أن الفكرة تعتبر تطبيقاً لوضع البطالة لدى كينز .

- أنها وفق المفاهيم التي جاءت بها فهي تصلح للنمو و ليس للتنمية .

- النمو المتوازن ليس ضرورة لتحفيز الإستثمارات.

ب-نظرية النمو الغير متوازن :

يعتبر هيرشمان من المؤيدين لفكرة النمو الغير متوازن وذلك نظراً لأن النمو المتوازن يتطلب إستثمارات واسعة لاطاقة للدول النامية بها، و كذلك أنها صالحة لمعالجة مشاكل الدول المتقدمة فقط.

(2) أم البناء، المرجع السابق، ص109.

وتتطوي فكرة النمو غير المتوازن على أن الإستثمارات تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها على جميع قطاعات الإقتصاد الوطني توزيعاً متزامناً. وبالتالي فإنه يتم توجيه رأس المال المتاح إلى قطاعات محدودة حتى تساير القطاعات الأخرى.

حسب هذه النظرية فإن إختيار صناعات إستراتيجية في قطاعات معينة تقود إلى خلق فرص إستثمار جديدة وبالتالي تؤدي إلى مزيد من التنمية، حيث يسري النمو من القطاعات القائمة إلى القطاعات التابعة.

ويرى هيرشمان " التنمية على أنها سلسلة من الإختلالات التي تستمر ويتم المحافظة عليها. هذه الإختلالات تخلق المزيد من الحوافز على الإستثمارات الجديدة والتي بدورها تخلق توازن جديد. هذا يعني وجود إستثمارات رائدة تنتج عنها وفرة خارجية هذه الوفرة تحفز على نجاح إستثمارات جديدة أو كما يسميها هيرشمان سلسلة الإستثمارات المتقاربة، وبالتالي فإنه حسب هيرشمان فإن هدف السياسات الإنمائية يتمثل في⁽¹⁾:

- تشجيع الإستثمارات التي تخلق المزيد من الوفرة الخارجية.

- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفرة الخارجية.

وأحسن وسيلة لتحقيق النمو حسب هيرشمان هي عن طريق خلق إختلال متعمد للإقتصاد طبقاً لإستراتيجية مرسومة، يتم وفقها القيام بدفعة كبيرة في عدد من الصناعات والقطاعات الإستراتيجية وتكون بدورها محفزة لقطاعات وصناعات أخرى، وتتميز الإستثمارات الإستراتيجية بتحقيقها لوفرة خارجية أكبر من الربحية المحققة منها، ويدعم هيرشمان رأيه بقوله أن تاريخ الدول المتقدمة يبين أن التنمية فيها لم تكن تنمية متوازنة، بل بدأت التنمية في هذه الدول من الأنشطة والقطاعات الرئيسية التي سحبت معها الأنشطة الأخرى.

(1) أم البناء، المرجع السابق، ص112.

الانتقادات الموجهة للنظرية :

- عدم تحديد تركيبة و اتجاه وقت النمو الغير متوازن.
- التقليل من قيمة معوقات النمو الغير متوازن.
- إمكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الإستثمارات الخارجية .
- أن الضغوط الناجمة عن عدم التوازن قد تكبح عملية التنمية.

خلاصة الفصل الثاني:

نتيجة التقارب الكبير بين مفهومي النمو والتنمية الإقتصادية فإننا لا نستطيع فهم مصطلح بمعزل عن الآخر، حيث أن النمو الإقتصادي ماهو إلا زيادة الناتج الوطني أي التغير في حجم النشاط الإقتصادي، بينما التنمية الإقتصادية هي مجموعة السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادي إستناداً إلى قواه الذاتية مع ضمان تواصل وإستمرار هذا النمو .

ونظراً لتقارب مفهومي النمو والتنمية تقاربت مقاييس كل منهما وكذلك تصنيف الدول و وفقاً لدرجة النمو والتنمية المحققة في كل منها. وتبلورت نظرية النمو الإقتصادي عبر مراحل الفكر الإقتصادي إنطلاقاً من النظرية الكلاسيكية مروراً بالنظرية الماركسية ثم شومبيتر وكينز وروستو ونظرية النمو المتوازن وغير المتوازن⁽¹⁾.

حيث تنظر النظرية الكلاسيكية إلى الدور الرئيسي للرأسماليين في تحقيق مدخرات و بالتالي تقديم إسهامات أساسية في عملية النمو الإقتصادي كما إفترض الكلاسيك حدوث بعض النمو ولكن في شكل ثابت ومستمر كحالة نمو الأشجار، أما النظرية الماركسية فتري أن التطور يحدث نتيجة الصراع بين طبقة الرأسماليين والعمال بسبب البطالة في حين ركز شومبيتر على دور المنظم في دفع عجلة النمو عن طريق تقديمه لإبتكارات جديدة. بينما حصر كينز الشروط الضرورية للنمو الإقتصادي

(2) أم البناء، المرجع السابق، ص 113

في القدرة على التحكم في السكان وتجنب الحروب والإصرار على التقدم التكنولوجي. أما نظرية روستو فتعد شرحاً لمراحل النمو الإقتصادي أكثر منها تفسيراً للظاهرة. وفي ما يتعلق بنظرية النمو المتوازن فتعني بالإستثمار في قطاع راكد من أجل دفعه إلى جانب القطاعات الأخرى أو الإستثمار الواسع والمتزامن في جميع القطاعات أو موازنة الصناعات التحويلية والزراعة، و يتم توسيع نطاق السوق عن طريق تنفيذ قدر كبير من الإستثمارات، ووفق هذه النظرية فإنه يجب تحقيق نمو متزامن لجميع قطاعات الإقتصاد الوطني بغرض تحقيق توازن مناسب بين الصناعة و الزراعة وواجهت هذه النظرية إنتقاداً أساسياً متمثلاً في إرتفاع تكلفة الإستثمار الواسع وعدم قدرة الدول النامية خاصة على مثل هذه التكاليف من أجل تحقيق هذه القفزة النوعية .

بينما تنطوي فكرة النمو الغير متوازن على تخصيص الإستثمارات في قطاعات معينة بدلاً من توزيعها على جميع قطاعات الإقتصاد الوطني، أي إختبار صناعات إستراتيجية في قطاعات معينة يتم فيها الإستثمار، وهذه الصناعات تقوم بدورها بخلق فرص إستثمار جديدة و تحدث التنمية نتيجة سريان النمو من القطاعات الفائزة إلى القطاعات التابعة، أي أن التنمية هي عبارة عن مجموعة من الإختلالات تحفز على إستثمارات جديدة تؤدي بدورها إلى إختلالات جديدة وهي أحسن و سيلة لتحقيق النمو حسب نظرية النمو غير المتوازن⁽¹⁾.

بعد التطرق إلى مفهوم النمو الإقتصادي وتبلوره عبر مراحل الفكر الإقتصادي سوف نتعرض إلى العلاقة بين النمو الإقتصادي والاستثمار ودور الاستثمار الاجنبي المباشر في شرح ميكانيكية العلاقة علياً إذ ما توفر مناخ الاستثمار.

(2) أم البناء، المرجع السابق، ص114-115

الفصل الرابع

الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان

المبحث الأول:

أولاً: نبذة عن اقتصاد السودان

ثانياً: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

ثالثاً: مشاكل ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان

المبحث الثاني:

الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي

مقدمة:-

الاستثمار هو القوة الدافعة للنشاط الاقتصادي في الدولة. لذلك تعمل كل الدول على تعظيم الموارد المالية الموجهة إليه من المصادر الداخلية والخارجية. ولما كانت مجموعة الدول النامية بصورة عامة تعاني من إتساع فجوة الإدخار نتيجة للعجز الداخلي، وإرتفاع فاتورة الواردات من جهة أخرى مما يتسبب في زيادة نمو العجز الخارجي، كان لابد من اللجوء إلى مصادر إضافية لتوفير الموارد التي تعمل على تعظيم الدخل ومن ثم تخفيف حدة الضغوط الناتجة من هذه الاختلالات.

تعرض السودان في العام 2011 إلى هزة إقتصادية كبيرة نتيجة انفصال الجنوب وفقدان عائدات النفط التي كان الاعتماد عليها كبيراً في الحد من العجز الداخلي والخارجي، وبالتالي اختل التوازن الاقتصادي وارتفعت معدلات التضخم وتدهورت قيمة العملة الوطنية وبدأت الفجوات الداخلية والخارجية في الإتساع.

إزاء هذه الحالة أصبح لا بد من الإعتماد على الاستثمار في توفير الموارد اللازمة لإعادة الاقتصاد نحو التوازن ومن ثم الإنطلاق نحو آفاق التنمية المنشودة. اتخذت الدولة في سبيل ذلك العديد من التدابير التي قصد منها توفير المناخ المواتي لجذب الاستثمارات تمثلت في قيام المجلس الأعلى للاستثمار وسن قانون جديد لتشجيع الاستثمار للعام 2013، وتوحيد إدارة المناطق الحرة والاستثمار تحت مظلة الجهاز القومي للاستثمار وغيرها.

وضع الجهاز في أولوياته لهذه المرحلة أن يقف على الوضع الراهن للاستثمار في السودان ولذلك انتظم في سلسلة من الزيارات الميدانية للولايات للإطلاع علي موقف الولايات من حيث التنظيم القانوني والاداري والفني للاستثمار والوقوف علي المشروعات الاستثمارية المصدقة والمنفذة وتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة بالمركز والولايات، والمشاكل التي تعترض سير العملية الاستثمارية بها.

المبحث الأول

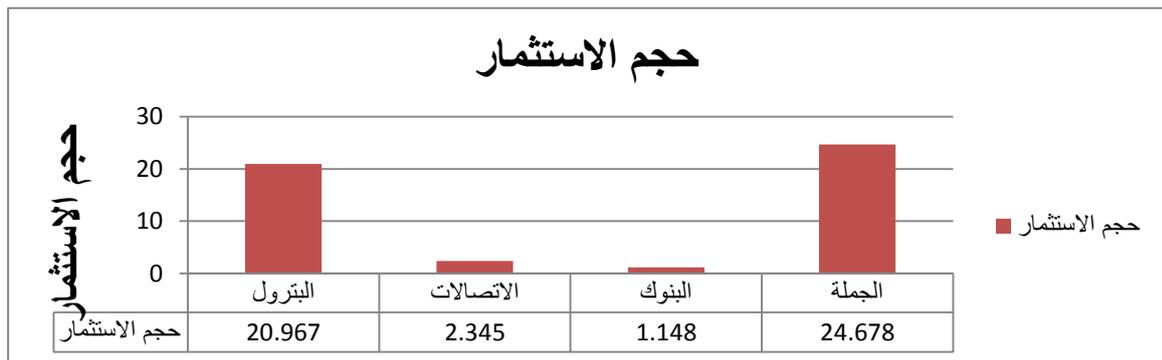
أولاً: نبذة عن الاقتصاد السوداني

وفقاً لتقارير بنك السودان ظل السودان ومنذ عام 2000 م وحتى عام 2010م يسجل معدلات نمو اقتصادية مرتفعة بلغت في المتوسط نسبة 7.8%، وبالنظر إلى مصادر هذا النمو نجد أن البلاد في خلال الفترة (2000 – 2010)م قد استقطبت العديد من الموارد المالية سواء كانت في شكل إستثمار أجنبي مباشر أو غيرمباشر، بالإضافة الى القروض التي وجهت لتمويل قطاعات الري و الكهرباء¹.

بلغت جملة الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة المذكورة حوالي 28.42 بليون دولار أى مايزيد عن الناتج القومى لعام 2006م، حيث بلغ الناتج القومى لذلك العام حوالي 24بليون دولار، ومن القطاعات الاقتصادية التى استأثرت بالنصيب الاكبر من هذه الاستثمارات هو قطاع النفط الذى بلغت جملة الاستثمارات فيه 21 بليون دولار وقطاعى الاتصالات والبنوك كما هو واضح أدناه من شكل أدناه:

شكل رقم 1

القطاعات الرئيسة للاستثمارات الاجنبية (2000-2010)م



القيمة بملايين الدولارات

وزارة الاستثمار – قسم الاحصاء

شكل رقم (1)

¹وزارة المالية-كتاب السودان 2010

ثانياً: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

يشير الأدب الاقتصادي الذي يهتم بتحليل العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي الى وجود إختلاف واضح في نظرة هذه الأدبيات الى العلاقة اذ يتم احياناً تناول النمو الاقتصادي بإعتباره محددًا لتدفق مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحيث يتوافر معدل نمو مرتفع ربما يساعد على تدفق مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدولة وبالتالي يمكن إعتبار النمو الاقتصادي متغير خارجي¹ .

وفي بعض الدراسات تم تناول النمو الاقتصادي كمتغير داخلي بحيث أن تدفق مزيد من الأستثمارات الأجنبية المباشرة ربما يشجع على تحقيق معدل نمو مرتفع اما بالنسبة للنظريات التبعية فقد أوضحت ان الاستثمار الأجنبي المباشر ربما يؤدي الى تحقيق معدل نمو مرتفع في الأجل القصير ولكنه سوف يعجل بحدوث تشوهات في الأجل الطويل في الدولة المضيفة .

وعلى سبيل المثال "فجوة الاستثمار والادخار" ومن خلال اعادة تعريف نموج هارود دومر للنمو ، والذي يقوم على إفتراض وجود علاقه مباشره بين معدل الادخار فى دولة ما ، ومعدل رأس المال $G=S/K$ المرغوب لنمو الانتاج ، وان النمو محدد بنسبة 7% سنويا على سبيل الإفتراض نسبة رأس المال للانتاج 3 وبالتالي فان المعدل السنوى لصافى الإدخار يجب ان يكون 21% ، وعلى إفتراض معدل الإدخار المحلى 16% من الناتج المحلى الإجمالى ، فان هناك فجوه فى المدخرات مقدارها 5% ، وبالتالي اذا إستطعنا تقليل هذه الفجوه من الاستثمار الأجنبي المباشر فانه يمكن تحقيق معدل النمو المرغوب .

¹[HTTP://democraticac.de/?P=609](http://democraticac.de/?P=609)

ثالثاً: مشاكل ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان:

1. الأراضي الاستثمارية:

جاء وضع الأراضي في الدستور الحالي كمورد قومي وترك حق الاستخدام والاستفادة منه للولاية التي تقع فيها الارض، الأمر الذي أعطى الولايات سلطات التصرف في الأراضي وبذلك جعلت بعض الولايات من الارض مورد مالي. تقوم الولاية بتحديد رسوم الانتفاع من الأرض⁽¹⁾.

2. تعدد وتضارب القوانين

كثيراً ما يحدث أن تقوم الجهات المركزية والولائية والمحلية بسن التشريعات والقوانين ووضع اللوائح والسياسات بمعزل عن الاستثمار مما يؤدي إلى تداخل الصلاحيات والسلطات بين اجهزة الدولة المختلفة.

3- ارتفاع رسوم الخدمات:

كثيراً ما تفرض علي المشروعات الاستثمارية رسوم عالية من قبل المركز مثل ارتفاع أسعار الكهرباء والمياه والمحروقات دون مراعاة لطبيعة المشروعات ومواقعها وما توفره من خدمات تجنب الدولة الانفاق عليها.

4- عدم توفر مراكز البحوث والإستشارات الحكومية:

تعمل مراكز البحوث والإستشارات علي زيادة مستويات الإنتاج والإنتاجية ورفع مستويات الجودة والقدرة على المنافسة وتضمن استمرارية المنتج او الخدمة. وجود مراكز إستشارية متخصصة وإن كانت في شكل شراكات بين القطاع العام والخاص تساعد على تقليل الصرف على البحث والتطوير خاصة فيما يختص بالمشروعات الزراعية. نتيجة لذلك نجد المستثمر يتجنب محاكاة المشروعات الموجودة والقائمة، أو لجؤ بعض بيوت الخبرة الإستشارية لنسخ دراسات جدوى والإستفادة منها

(1) دريدي محمود السامرائي-مرجع سابق ، ص 27

لمشروعات اخرى لتقليل التكلفة دون مراعاة للموقع والمساحة والظروف الاقتصادية وغيرها مما يؤدي الي فشل المشروع وزيادة نسبة المشروعات المتعطلة.

5- الإدارة الأسرية للمشروعات :

اعتماد المستثمرين الوطنيين علي العمالة الأسرية وعدم استيعاب الكوادر المؤهلة في المشروعات مما يؤدي الي إنعدام الإدارة الرشيدة التي تقوم على أسس علمية، فمعظم المصانع تدار من قبل أصحابها أوالإعتماد علي العلاقات الانسانية (القربيات والمعارف). الأمر يؤثر في الفاعلية وكفاءة الانتاج⁽¹⁾.

6- شح العمالة الماهرة و المدربة:

ضعف الإهتمام بالتعليم الفني و المهني أدى الي عدم وجود عمالة ماهرة ومدربة في سوق العمل وعدم المقدرة علي التعامل مع التكنولوجيا الحديثة ومواكبة السوق العالمي خاصة بعد الإنفتاح على السياسات الاقتصادية العالمية التي أدت الي إحتدام المنافسة .

7- عدم استقرار الوضع الاقتصادي :

تذبذب المؤشرات الإقتصادية الكلية (سعر الصرف ، أسعار السلع، وتذبذب أداء الصادرات) أدى الي عدم استقرار السياسات المالية والنقدية وبالتالي الي عدم توفر النقد الأجنبي لمقابلة تحويلات المستثمرين وتوقف العديد من المشروعات وتردد الراغبين في الاستثمار.

7- مشاكل التمويل وقلة المدخرات :

ضعف التمويل وإرتفاع تكاليف خدماته، هذا بجانب قلة الوعي الاستهلاكي والإدخاري والاستثماري لدي المواطنين.

(1) دريدي محمود السامرائي- مرجع سابق ، ص 28

8- ضعف التنسيق والمتابعة :

غياب التنسيق بين المركز والولايات والجهات ذات الصلة وضعف إنسياب المعلومات وإغفال أمر الاستثمار خاصة عند وضع الخطط والبرامج الكلية علي المستوي القومي والولائي ، نتيجة لإنعدام الثقافة الإيجابية عن الاستثمار علي كافة المستويات التنفيذية بالدولة من ناحية والأهالي من ناحية أخرى أدى الي ضعف ادارة العملية الاستثمارية وخلق الواقع الراهن، حيث أن بعض أجهزة الدولة تنتظر الي الاستثمار كفاقد إيرادي تطمح بذلك الي تحقيق مكاسب آنية، يعز عليها الاستغناء عنها، هذا الي جانب نظرة الأهالي للمستثمر كغنيمة تسعي لاستغلالها وفي بعض الأحيان إبتزازها عن طريق ادعاء ملكية الأرض⁽¹⁾.

المعوقات الرئيسية لأداء النمو الإقتصادي في السودان:

العوامل الداخلية:

فقد إتضح أن الحرب الأهلية في الجنوب إستنزفت كثيراً من الموارد المالية والبشرية والتي كان يمكن توظيفها في التنمية والإنتاج كما أنها عطلت الإنتاج في أجزاء كثيرة من البلاد التي أصبحت مسار لعمليات المعارك حيث تعطلت كثير من المشروعات الإنمائية والإستراتيجية مثل قناة جونقلي ومصنع سكر ملولي.. الخ إلى جانب تفريغ مناطق الإنتاج الزراعي من القوى العاملة التي نزحت إلى الولايات الشمالية، أما الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والتصحر وكوارث الفيضانات والسيول كان لها أثر سالب على الإنتاج الزراعي.

ثانياً: عدم إستقرار خطط وبرامج الإستثمار:

تم وضع أول برنامج إستثماري في السودان من منتصف الأربعينيات عام 1951-1946 م بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ثم تلي ذلك برنامج خماسي آخر لفترة 1956-1951م آخر وقد تمت إدارته في

(¹) وزارة المالية - قسم السياسات

مصلحة مالية فيما بعد) بوزارة المالية (تحت إسم) إدارة الإنشاء والتعمير (ثم إدارة التخطيط وإستمر الجهد التنموي تحت مظلة هذه الادارة حتى 1956 م حيث تم انشاء ادارة التخطيط بدلاً عن مفوضية التخطيط 1973م ثم الى وزارة التخطيط القومي في عام 1975 م واختص البرنامج الأول بتطوير الخدمات العامة والهياكل الأساسية للدولة بينما إشتمل البرنامج الثاني على تنفيذ 25 مشروعاً في مجالات التنمية الزراعية والمواصلات والخدمات الإجتماعية، وإعتمد البرنامج في تمويل المشروعات على فوائض الميزانية العامة دون اللجوء إلى الإستدانة المحلية أو الخارجية ولم ترتبط هذه المشاريع بأهداف إقتصادية كلية¹.

وتلا برنامج الخمسية للفترة 1952-1947) م (ولم ينفذ بسبب عدم توفير الموارد المالية المطلوبة للتنفيذ وكان الفشل مصير كل المحاولات التي تمت بعد ذلك لوضع برامج إستثمارية، وكانت أول محاولة من الخطة العشرية (1970-1971) والتي تعتبر أول خطة مبنية على أهداف كمية ونوعية واضحة وكانت متكاملة شملت على مشروعات القطاع الخاص إلى جانب المشروعات العامة.

وبقيام ثورة أكتوبر (1964) م تم توقيف تنفيذ الخطة بسبب عدم الإستقرار السياسي وغياب رؤية واضحة السياسات الاقتصادية أومع بداية عهد النظام المايوي في منتصف 1969 م ثم تغيير النمو الإقتصادي من النظام الرأسمالي الإستشاري لذا تم وضع الخطة الخمسية الأولى (1970-1975)م معتمد على شمولية الادارة ومركزية التخطيط وبعد نوال الحكم الإشتراكي تم تعديل الخطة الخمسية وتم تمديد فترتها من 70/1971م-1982م/1983م وقد إشتملت على الأهداف عرفية وقد توفرت لها المقومات المالية للنجاح

¹تقرير بنك السودان

ثم بعد ذلك تم وضع عدة برامج ثلاثية ومتداخلة من إطار برنامج التركيز المالي والإصلاح الإقتصادي وكانت مكونات البرنامج إكمال المشاريع تحت التنفيذ وإدارة تعمير المشاريع القديمة من الزراعة المروية وإستمر نظام البرامج الإستشارية حتى عام 1989 م وفي عام 1988 م تم وضع برنامج رباعي (88/89-91/1992) م (وقبل أن يوضح موضع التنفيذ تغير نظام الحكم في السودان أثر قيام نظام الإنقاذ الوطني في أكتوبر عام 1989 م وتم عقد مؤتمر إقتصادي شامل وتم فيه إعداد البرامج الثلاثي للإنقاذ من 1990-1993) م¹ .

¹تقرير بنك السودان

المبحث الثالث

الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي

أدى الإستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي في العام 2005 -2010 الي خلق بيئة مواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية وقد انعكس ذلك على الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغت حوالي 23570.3 بمعدل زيادة قدره 97.5 %

يلاحظ على صعيد التوزيع القطاعي لهذه التدفقات ان قطاع الخدمات الاقتصادية أتى في المرتبة الأولى حيث بلغ حجم رأس المال المستثمر في قطاع الخدمات 271453884 بنسبة بلغت 50,6% بنسبة أداء 13% بينما أتى القطاع الصناعي في المرتبة الثانية حيث بلغ حجم الاستثمارات في هذا القطاع 978315724 بنسبة بلغت 46.8% نسبة أداء 11% من الحجم الكلي في حين احتل قطاع الزراعة المرتبة الأخيرة بحجم بلغ 728211289 بنسبة قدرها 2.3% بنسبة أداء 26% من جملة التدفقات الاستثمارية الأجنبية التي كان لها دور فعال في زيادة حجم القوى العاملة في السودان حوالي 165715 عاملاً⁽¹⁾.

¹وزارة المالية- قسم السياسات

ومما سبق يمكن قياس أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على القطاعات الاتية :-

الأثر في القطاع الصناعي

المبالغ بملايين الدولارات

العام	عدد المشروعات	حجم رأس المال	العمالة
2005	3	950139	8349
2006	5	4132177	13360
2007	6	18055219	8851
2008	7	321776288	5337
2009	11	6881695	8482
2010	17	22028699	6001
2011	23	56758897	820
2012	60	132231772	878
2013	51	152076207	2514
2014	30	9068924631	3305
الجملة	213	978315724	59121

المصدر: وزارة الاستثمار - قسم الإحصاء (جدول رقم 1)

يلاحظ من الجدول اعلاه ان حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاع الصناعي في السودان تصل حوالي 213 مشروعاً خلال الفترة 2005-2014 ونجد ان القطاع الصناعي قد استوعب حوالي 59121 عاملاً ونجد ان الفترة من 2005-2008 شهدت استقراراً وتقدماً ملحوظاً في حجم العمالة في القطاع الصناعي خصوصاً الاستثمارات الموجهة نحو قطاع النفط ويرجع السبب في ذلك ان هذه الفترة شهدت استقراراً أمنياً وسياسياً واستقرار سعر الصرف.

الأثر في القطاع الخدمي

المبالغ بملايين الدولارات

العام	عدد المشروعات	حجم رأس المال	العمالة
2005	6	15932118	24902
2006	11	58028657	13425
2007	10	131623602	9705
2008	12	166000780	9926
2009	23	54144152	7500
2010	23	53025426	8037
2011	12	40297534	6010
2012	22	154724730	1881
2013	22	284364535	3545
2014	19	1743312350	2929
	160	2701453884	87860

جدول رقم (2)

المصدر: وزارة الاستثمار - قسم الإحصاء

يلاحظ من الجدول أعلاه ان حجم الاستثمارات الموجهة في القطاع الخدمي قد بلغ عددها 160 مشروعاً ورأس مال قدره 2701453884 دولار وقد ساهمت في توظيف حوالي 87860 عاملاً في مختلف المجالات مثل النقل البري والبنوك والاتصالات وان نسبة تنفيذ هذه المشروعات بلغت 13 % ويلاحظ ان الفترة من 2005-2014 شهدت تزايداً مستمراً زيادة في حجم العمالة ويرجع السبب في ذلك الى التغير في النمط المعيشي في السودان على عكس النمط التقليدي الذي كان يعتمد على الزراعة والرعي¹، ومع هذا التطور نجد ان ظهور مشروعات مصاحبة ساهمت في تخفيض معدلات البطالة ، والمحصلة النهائية للاستثمارات خلق فرص ووظائف غير مباشرة تمثل على اقل تقدير عشرة أضعاف الوظائف المباشرة التي وفرها الاستثمار الأجنبي ونجد ان القطاع الخدمي لم يتأثر كثيراً بما يسمى بالأزمة المالية (2008) ويعزى السبب في ذلك الى ان هذه الخدمات تعد من السلع الضرورية للإنسان السوداني ولم يتأثر الطلب الكلي للخدمات التي يقدمها القطاع الخدمي خصوصاً قطاع الاتصالات .

¹ وزارة الاستثمار - قسم الإحصاء

الأثر في القطاع الزراعي :

المبالغ بملايين الدولارات

العام	عدد التشريعات	حجم رأس المال	العمالة
2005	5	8833410	227
2006	3	5985309	2235
2007	4	153288580	474
2008	1		1003
2009	3	4616680	4563
2010	1	1516600	579
2011	3	14042700	306
2012	6	12718560	635
2013	8	519619000	5430
2014	4	7770450	1013
	38	728211289	18734

جدول رقم (3)

المصدر: وزارة الاستثمار - قسم الإحصاء

من الجدول أعلاه ان حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصدقة نحو القطاع الزراعي تصل حوالي 38 مشروعاً خلال الفترة (2005-2014) ، استوعب حوالي 18734 عاملاً ونجد ان تلك الفترة قد شهدت استقراراً سياسياً وامنياً في المناطق التي يسودها اضطرابات سياسية في خلال فترة التسعينيات قد شهدت اعوام 2008،2011 إنخفاض في معدلات العمالة في السودان ويرجع السبب في ذلك ظهور بوادر الأزمة العالمية وإنفصال الجنوب ، ومن خلال ذلك يتضح ان الاستثمارات الأجنبية الموجهة نحو القطاع الزراعي لا تفيء بحاجة البلاد من فتح مجالات جديدة تساهم في خلق فرص عمل ، ولا بد من وضع طرق وقوانين تساعد في جذب الاستثمارات الاجنبية في القطاع الزراعي .

(جدول رقم 4)

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة)

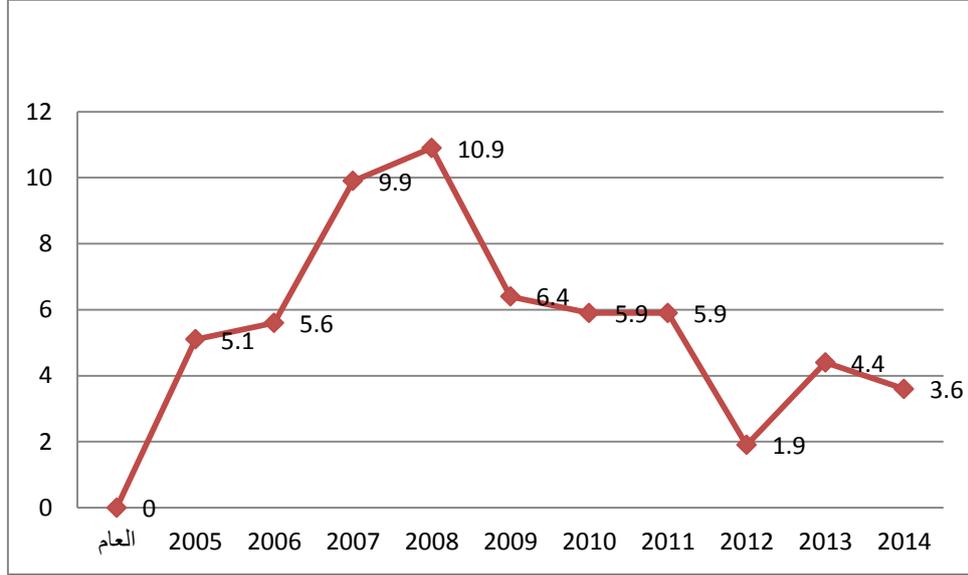
(المبالغ بملايين و الدولارات)

العام	الاستثمار الاجنبي المباشر	معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي
2005	2204.6	5.1
2006	3534.1	5.6
2007	2426.0	9.9
2008	2511.3	10.9
2009	2660	6.4
2010	2894.4	5.93
2011	598.8	5.9
2012	2465.4	1.9
2013	3094.4	4.4
2014	1181.3	3.6
الجملة	23570.3	59.6

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني - قسم السياسات

الشكل رقم (1)

النمو الإقتصادي خلال الفترة من 2005-2014



المصدر: اعداد من الباحث من الجدول رقم (4)

يلاحظ من الجدول رقم (4) والشكل (1) أعلاه ان معدل النمو أخذ في الإرتفاع نتيجة لزيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة خلال الفترة (2005_2011) وخصوصا في العام 2008 حيث وصل معدل النمو 10.9 وهو اعلى معدل يحققه الإقتصاد¹.

- نجد ان في 2011 كان معدل النمو 5.9 وهو أكثر تبايناً نتيجة لإرتفاع إيرادات البترول حيث بلغ سعر النفط الخام 146 دولار للبرميل .

- لقد تراجع معدل نمو الإقتصاد في العام 2012 نتيجة إنفصال جنوب السودان وفقدان إيرادات النفط .

- اما في عام 2013 ازداد معدل النمو نتيجة لظهور تدفقات استثمارية أجنبية في قطاع التعدين و تنقيب الذهب .

- اما في عام 2014 يلاحظ في هذه الفترة إنخفاض معدل النمو نسبة لإنخفاض التدفقات الإستثمارية من 3094.4 الى 1181.3 .

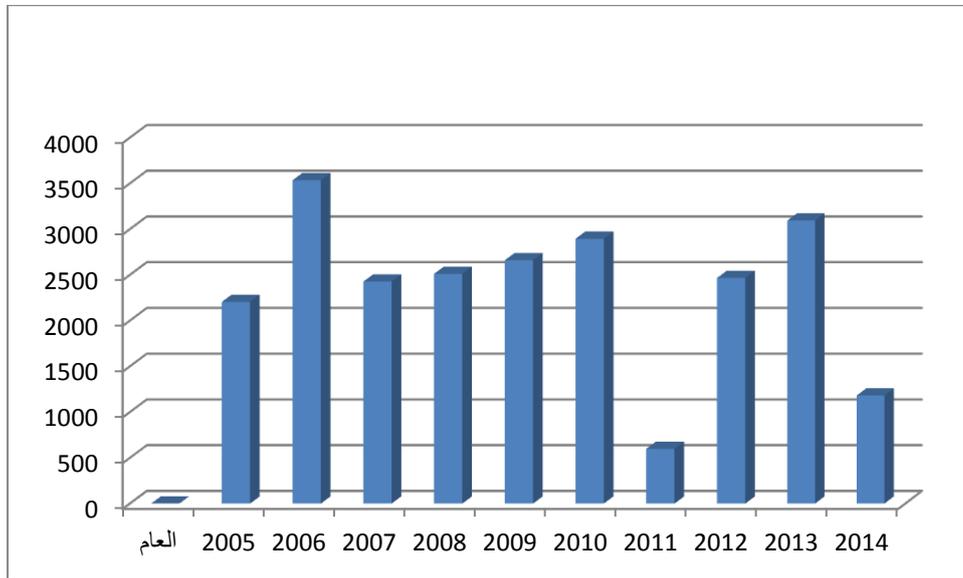
حركة التدفقات الإستثمارية من أهم العوامل التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي وذلك لطبيعة العلاقة بين الاستثمار والعرض الكلي في الإقتصاد ولذلك فإن حركة التدفقات للداخل تزيد من أهمية السيولة في القطاعات الاقتصادية .

¹وزارة المالية والإقتصاد الوطني-قسم السياسات

وتعتبر الاستثمارات الأجنبية أكثر الموارد حركة وذلك لطبيعتها الباحثة عن العائد، يفترض انه كلما كانت نسبة التدفقات الاستثمارية كبيرة كلما زاد من حركة الاقتصاد .
 يلاحظ من الشكل اعلاه ان صافي التدفقات الاستثمارية المباشرة اثر علي النمو الاقتصادي ولكن بدرجة اقل .

الشكل رقم (2)

الإستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة من 2005-2014م



المصدر : اعداد الباحث من الجدول رقم (4)

- يلاحظ من الشكل رقم (2) ان الاستثمار الأجنبي في عام 2006م وصل الي أعلى درجة له حيث قدر بحوالي 3500 مليون دولار .

وبدا بمنتاقص في الفترة من عام 2007م حيث وصل الاستثمار الأجنبي الي حوالي 2426.0 مليون دولار .

- شهدت فترة 2008 زيادة في الاستثمار الأجنبي بحوالي 2511.3 مليون دولار .

- في عام 2009م زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 2660 مليون دولار .

- في عام 2010م زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 2894.4 مليون دولار،
- في عام 2011م إنخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 598.8 مليون دولار.
- شهدت فترة 2012 م إنتعاش للاستثمار الأجنبي المباشر حيث وبلغ حوالي 2465 مليون دولار، ولكن بلغ في عام 2013 بحوالي 3094.4 مليون دولار .
- أماعام 2014 هبطت الإستثمارات الأجنبية وبلغت 1181.3 مليون دولار بنسبة كبيرة من السنة التي سبقتها .

خاتمة :-

ومما لا شك فيه ان السودان لديه موارد اقتصادية وطبيعية ومميزات الموقع الجغرافي نسبية وتفضيلية و يعتبر السودان أكثر البلدان جذباً للاستثمارات على سائر دول المنطقة العربية والأفريقية و نسبة الضغوطات والتحديات التي واجهت البلاد خلال الفترة من 2008-2014 المتمثلة في الأزمة الاقتصادية العالمية ، المقاطعة الاقتصادية الأحادية الأمريكية وانفصال الجنوب والتي تركت على الاقتصاد الكلي للبلاد أثراً اقتصادياً ، إنخفاض سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية وازدياد معدلات التضخم والتي أدت الى إجمام التدفقات الأجنبية المباشرة .

النتائج:

1. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة حقيقية في الاستثمارات الداخلية في مختلف المجالات.
2. ساهم الاستثمار الأجنبي في قيام مشروعات إستراتيجية في مجالات البنية التحتية (الطرق والاتصالات والخدمات الإدارية والإستشارية التعليم و الصحة و خدمات تقنية المعلومات و مشروعات المياه).
3. ساهم الأستثمار الأجنبي المباشر في نمو قطاع الصناعة خصوصا صناعة استخراج البترول من خلال الاستثمارات الصينية.
4. ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص عمل جديدة من خلال قيام عدد من المشروعات.

التوصيات :

1. على الدولة القيام بجذب استثمارات وفقا لمتطلبات النمو التي حددها ميشيل تودارو.
2. إهتمام الدولة بجذب المشاريع التي تعتمد في عملياتها علي الكثافه العماليه للتخفيف من حده البطالة .
3. اهتمام الدوله بقوانين تشجيع الاستثمار وإستحداثها بما يتلائم مع رغبة المستثمر وخلق مناخ استثماري جاذب.
4. الترويج الجيد للمشاريع التي تود القيام بها لجذب المزيد من التدفقات الاستثمارية .
5. اهتمام الدوله بالتدريب الجيد للكوادر المحلية لإستيعاب التكنولوجيا الحديثه المستقدمه بواسطة المستثمرين الأجانب وطرق الإداره الحديثه والإستفاده منها في خلق أيدي عاملة مدربة ومؤهلة.
6. اهتمام الدوله بالسياسات الاقتصادية والمالية الرشيدة التي تشكل حافزاً قوياً للمستثمرين الأجانب .
7. إهتمام الدوله بالبنية التحتية الطرق والإتصالات والخدمات الإدارية والإستشارية التعليم و الصحة و خدمات تقنية المعلومات و مشروعات المياه .
8. تسهيل حركة الإنتقال بطرق نقل حديثة مثل حركة نقل المستثمرين داخل السودان مع ضروره إنشاء فنادق بمواصفات عالية لحل مشاكل إقامه المستثمرين وإنشاء منتجعات سياحيه.

قائمة المصادر والمراجع:

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزية، السنة الثانية، إصدار 99/1 ، الكويت.
2. رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة .
3. سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام المدخل الإيداري والضريب المدخل افسلامي المدل الدولي، مكتبة الإشعاع، الاسكندرية، مصر، 1998م.
4. شعيب شنوف، الاستثمار الأجنبي، هل يدعم اقتصادات الدول النامية لم يضعفها، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بورمرناس اكتوبر 2007.
5. صلاح عبد الحسن، الاستثمارات الأجنبية ، المسوغات والمخاطر، بغداد، بيت الحكمة، 1985م
6. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها) الدار الجامعية ، الاكندرية (2008م) .
1. عبد السلام ابو قحف ، نظريات التدويل وحدوى الاستثمار الأجنبية ، مؤسسة شباب الامعة، مصر، 1989م .
7. عبد السلام ابو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2003م.
8. عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية .
9. عبد المجيد شهاب أحمد ،الاستثمار الأجنبي المباشر والأقطار العربية الأقل نمواً، دراسة تحليلية.
10. على إبراهيم الخضر، إدارة العمال الدولية، دار سلان ، دمشق ، ط1 2007م .
11. عمر حامد، إدارة الأعمال الدولية ،المكتبة الأكاديمية، القاهرة ، 1999م.
12. عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون

13. عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005م.
14. فريد النازن الاستثمار الدولي والتنسيقي الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مثر 2000م.
15. محمد البنا ، التنمية و التخطيط الإقتصادي .
16. محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، الكويت، عالم المعرفة ، 1986م.
17. ميشيل ب توداور، ترجمة أ.د . محمود حسن حسني ، ود.محمود حامد محمود عبد الرازق ، التنمية الاقتصادية، المملكة العربية السعودية ، دار المريخ للنشر ، 2007م. .
18. مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية،
19. برنيه وسيمون، أصول الإقتصاد الكلي ترجمة شمس الدين
20. ناصر داداي عدون، اقتصاد المؤسسة ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1998 .
21. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 2007م .
22. وزاره الاستثمار ، قسم الاحصاء والمعلومات.
23. وزارة المالية ، قسم السياسات.
24. R.Barre, Economie politique, page 91
25. Longatte et Vanhove, op cit,
26. [HTTP://democraticac.de/?P=609](http://democraticac.de/?P=609)